

الفصل الأول

تاريخ العالم العربي السياسي في الشرق

—————

مقدمة

كيف تغلب آل عثمان على الأمصار العربية في المشرق ؟

اعتبر المؤرخون سقوط القسطنطينية في حوزة آل عثمان سنة ١٤٥٣ م بداية عهد التمدن الحديث . وقد دخل هذا العهد في حيز التاريخ ، حين لم يكن باقيا للعرب أى استقلال سياسى ، اللهم إلا في جزيرتهم وعند سيف البحر في إسبانيا ، وفي بعض أنحاء إفريقية . وأما سائر الأمصار التى كانت لهم في الشرق والغرب فقد استحالت إلى ديار للأعاجم : اللاتين في إسبانيا ، والبربر في إفريقية ، والمغول والترك في آسيا الصغرى .

كانت دولة المماليك البحرية قد قامت في مصر والشام على أنقاض السلطنة الأيوبية (٦٤٨ هـ = ١٢٥٠ م) ، وتمكنت لأسباب فصلناها في كتابنا فلسفة التاريخ العثمانى ، من صد هلاكها عن سورية ووادى النيل ، فاكتملت من جراء ذلك شهرة عالمية ، لأن المغول الذين انتصرت عليهم ، كانوا قد ملئوا أفئدة العالم رعبا .

ولما تراجع المغول خف المماليك بمصر للانتقام من دولة الأرمين فى كيليكيا ، لأنها كانت للمغول عوناً على المسلمين ، فاستولوا على بلادها (٧٧٦ هـ = ١٣٧٤ م) ، وقد أصبحوا بذلك يجاورون دولة آل عثمان ، التى صارت خطراً على بيزنطة والبلقان ، على رغم أنها كانت لا تزال فى مطلع حياتها .

ولما تبوأ عرش السلطنة العثمانية بايزيد بن مراد (٧٩٢ هـ = ١٣٨٨ م) أخذ الشرق المنكوب يستعيد هيئته ، خصوصاً بعد انتصاره العظيم على الجيوش الأوربية المتحدة ، فى واقعة نيكوبولى . ولقد كان العرب ومثلهم

ممالك مصر الجراكسة^(١) يشاطرون آل عثمان شعورهم، ويعطفون عليهم، فما إن تم الانتصار للسلطان على الجيوش المتحدة، حتى بادر الخليفة العباسي في القاهرة بتهنئته ومنحه لقب « سلطان إقليم الروم » .

لكن سرعان ما تغيرت العلاقات السياسية من بعد بين آل عثمان وممالك مصر ، وكان سبب ذلك انتصار هؤلاء لتيمورلنك على السلطان بايزيد ، حينما حمل عليه تيمور وأسرهم ، وضمهم الأتباع العثمانية المجاورة لهم .

وعند ما نهض آل عثمان من كبوتهم ، واستعادوا دولتهم ، أضربوا الشر للممالك . وما إن فرغ السلطان سليم الأول العثماني من حرب الشاه إسماعيل ، ملك الدولة الصفوية ، ودخل عاصمته تبريز منتصرا ، وفتح ديار بكر والموصل وما يليهما ، حتى ساق جيشا جرارا لقتال الملك الأشرف قانصوه الغوري ، فهزمه وفتح مملكته ، وكانت تمتد من جبال طوروس إلى آخر حدود مصر (٩٢٢ - ٩٢٣ هـ = ١٥١٦ - ١٥١٧ م) .

وقد رحب العرب ، الخاضعون لدولة الممالك بمصر والشام بسلطان آل عثمان ، لأنهم كانوا ناقلين على دولة الممالك ، لإهمالها شأنهم ، ولما أصابهم من أذى من جراء الفتن التي كانت لا تنقطع بين الممالك في سبيل العرش .

وحارب العرب في صفوف السلطان سليم ، ولكنه لم يكافئهم خيرا على انحيائهم إليه ، كما لم يسىء معاملتهم . وقد اضطر المتوكل على الله ، آخر خلفاء العباسيين ، أن ينزل له عن حقوق الإمامة ، وأن يتخلى له عن الآثار النبوية . حتى إذا انتصر السلطان سليمان بن سليم على الفرس مرات ، ودخل عاصمتهم تبريز ، وفتح بغداد ، أصبح الشرق العربي من أقصى العراق إلى آخر الجزيرة ، خاضعا للعثمانيين ، يخطب فيه باسمهم ، وفي ذلك الحجاز وتهامة اليمن اللذان شرعا يخطبان باسم السلاطين منذ أيام السلطان سليم .

(١) خلف الممالك الجراكسة زملاءهم الممالك البحرية عام ٧٨٤ هـ الموافق ١٣٨٢ م .

١ - مصر خلال الحكم العثماني

نهجت السلطنة العثمانية في إدارة البلاد نهج الحكومات الإسلامية ، وذلك من حيث الاعتماد على خطة اللامركزية . وجرت حيال الأمصار التي منحها وكانت تتمتع بالاستقلال من قبل ، على خطة تعيين حاكمها من بين زعماء البلاد ، وتمشيا على هذه القاعدة ، أشرك السلطان سليم المماليك في حكم مصر ، واتخذ لإدارتها ثلاث هيئات على الوجه التالي :

(١) الباشا ، وهو الحاكم العام ، وواجباته إبلاغ الأوامر السلطانية ، ومراقبة تنفيذها .

(٢) الوجاقات ، وهي القوة العسكرية ، وواجباتها حفظ النظام ، والدفاع عن القطر ، وجباية الخراج . ومن ضباط الوجاقات يتألف مجلس شورى الباشا .

(٣) بقايا المماليك .

وأراد السلطان باستخدامهم حفظ التوازن بين الحاكم في مصر ، والأجناد . وهم رجال شوره وقوته المنفذة ؛ لأن المماليك في الأصل أعداء للفريقين . وغرضه من ذلك تعزيز الأضعف ، لمنع استبداد الأقوى . ثم لما اطمأن ولده السلطان سليمان القانوني لهؤلاء المماليك ، زادهم وجاقا سايغا ، وأضاف إليهم اثني عشر « بيكا » آخرين ، لوظائف محدثة ، ومنحهم امتيازات جديدة ، وحقق في الترقية إلى رتبة باشا .

والواقع أن اعتمادا مثل هذا على زعماء الأمصار وإن أفاد في بداية الأمر ، إلا أنه جر على الدولة الكوارث ، وأفضى إلى تجزئتها حينما منيت بالضعف ، وأدى إلى رجوع الحكم إلى المماليك أنفسهم في وادي النيل .

هذا وقد اجتاز تاريخ مصر السياسي خلال العصر العثماني عدة مراحل ، نلخصها فيما يأتي :

١ — حكومة الباشوات :

من ٩٢٣ هـ = ١٥١٧ م إلى ١١١٩ هـ = ١٧٠٧ م

كانت مصر خلال هذا العهد ترزح تحت الحكم العثماني المباشر ، وقد تعاقب عليها ولاية ، بينهم الأكفاء وغير الأكفاء . وكان السلطان هو الذى ينصب الباشا ، على أن يعاونه الكاخيا ، كما يعين قباطنة السويس ودمياط والإسكندرية . أما البكوات الآخرون فكان يسميهم الديوان المصرى ، ويترك إلى الباشا أمر تعيينهم ، وللباب العالى الكلمة الأخيرة بشأنهم ، فإما أن يثبتهم ، وإما أن يرفضهم .

أما خزانة مصر فكانت مرتبطة بخزانة السلطنة مباشرة . وبالجملة إن مصر لم تكن تتمتع وقتئذ بالاستقرار من جراء ما كان ينشب فيها بين القوى الثلاث من الفتن . كما أن الباشوات أنفسهم لم يكونوا مطمئني النفوس ، لأن أمر تثبيتهم أو نقلهم كان يرجع إلى قدر ما لكل منهم من سند بين حاشية السلطان . وقد بلغ عددهم ٧٦ واليا فى حقبة قدرها ١٩٦ سنة فقط .

هذا ، وكانت ولاية مصر خلال هذا العهد عوناً للسلطنة عند كل أزمة . وكثيراً ما سيرت مصر الحملات إلى الأقطار التى تشور على السلطنة ، كاليمين وسورية ، وكثيراً ما جندت النجيدات مساعدة للدولة على أعدائها ، كما فعلت فى حرب فارس .

ولم يكد يشعر أمراء الأجناد والمماليك بضعف الدولة ، من أثر الحروب التى واصلتها مع أوربا ، حتى تجرءوا على تبديل الباشوات وفقاً لأهوائهم ، وإذا كان الباب العالى مضطراً لأن يجاريهم ، أدى استمرار

تدخلهم الفعلي في الإدارة إلى تحويل النفوذ لأيديهم دون الباشوات ، حتى انتهى الأمر بأن صار الحكم إليهم مباشرة ، ولا سيما في عهد السلطان أحمد الثالث (١٠٧٣ هـ = ١٧٣٠) .

ب - حكومة الأمراء والمماليك :

من ١١١٩ هـ = ١٧٠٧ م إلى ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م

في عهد السلطان أحمد الثالث كان قاسم عيواظ بك شيخا للبلد ، وكان في يده الحل والعقد . وأما الباشوات الذين تعاقبوا على الولاية في القاهرة من قبل السلطان ، فكانوا يلزمون القلعة ، ولا هم لهم إلا كسب الأموال . على أن المماليك كانوا وقتئذ حزينين : حزب المماليك القاسمية ، نسبة لشيخ البلد المشار إليه ، وحزب المماليك الفقارية . وقد استبد هؤلاء الأجناد بالسلطة ، وجعلوا مصر ميدان كفاح لذين الحزبين المتنازعين ، واستمر الحال ، على هذا المنوال ، إلى أن صارت مشيخة البلد لعلى بك الكبير (من ١١٧٧ هـ = ١٧٦٣ م إلى ١١٨٧ هـ = ١٧٧٤ م) . فأتيح لهذا الرجل بحزمه وعزمه ، أن يبطش بأعدائه ، ويخضع عنوة العربان الخارجين عليه ، ويستعيد الأمن .

ثم تنازع خلفاء على بك على المشيخة ، فوجد السلطان عبد الحميد الأول الفرصة حينئذ سانحة لاسترجاع مصر ، فوجه حملة قوية ، انتصرت عليهم ، وكادت تستأصل شأقتهم ، ولكن نشوب الحرب بينه وبين روسيا وقتئذ ، اضطره لسحب الحملة برغم ما أصابت من فوز . وقد عاد المملوكان إبراهيم بك وعراد بك على أثر ذلك إلى القاهرة ، وتسلبا الحكم مناوبة ، وعاد ممالكهما سيرتهم الأولى ، لاسيما محمد الألفي ، وظلوا في طغيانهم يعمهون ، لا يستثنون من ظلمهم أحدا حتى الأجانب ، إلى أن جاءت الحملة الفرنسية .

ج - الحملة الفرنسية :

من ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م إلى ١٢١٥ هـ = ١٨٠٠ م

كانت إنكلترا وفرنسا تطمعان في الاستيلاء على مصر، وتنافسان عليها . فلما قتل الفرنسيون ملكهم لويس السادس عشر ، وأقاموا حكومة الإدارة ، وحملوا على الممالك فاتحين ، سمت أنفسهم إلى تحقيق الأمانة القديمة بشأن مصر ، وما زال القائد العام نابليون بونابرت يجرى بها حكومته ، حتى اقتنعت ، وسأقت حملة مجهزة بالعلماء والصناع ، ما كان ليصرف أحد وجهتها . وبيدنا كان بونابرت يطارد المماليك في مصر ، كان الأسطول الإنكليزي يتبع أثر الأسطول الفرنسي ، حتى دمره في وقعة أبي قير الشهيرة ، وقطع على نابليون خط الرجعة ، وحال بينه وبين فرنسا . فحاول هذا القائد الفذ أن يستعيض عن مدد الوطن ، قوة يستمددها من وادي النيل نفسه ، فأعلن إسلامه ، وجرب أن يراعي الشعائر الإسلامية . ولكن تطبيق مشروع الإصلاح الأوربي في مصر ، أدى إلى تعرض الفرنسيين لبعض التقاليد المرعية ، فأثار النفوس عليهم . هذا إلى أن نابليون اضطر لمديده إلى أموال المصريين أنفسهم ، يدخرها بكثرة ، ويستريد منها ، خصوصا حينما اتصل به خبر اتفاق إنكلترا وروسيا مع تركيا على إخراجه من وادي النيل ، فازداد المصريون من جراء ذلك بغضاله ، ثم اجتمعت كلمتهم عليه عند ما ازداد عنفا في سبيل إخماد الثورة .

أراد نابليون أن يفاجئ تركيا قبل استكمالها الاستعداد الحربي لقتاله ، فسار إلى عكا وحاصرها ، فلم ينجح ؛ وأخيرا غادر مصر سرا إلى فرنسا ، لما بلغه غلبة النمسا عليها ، ووقعها في مخالب الفوضى ، وكان يؤمل أن

يثأر لها من النمسا ، وأب يجد في تلك المناسبات وسيلة لتحقيق مطامعه الكبرى الخاصة . على أن خلفه الجنرال كليبر ما كان ليشاركه في الرأي في وجوب البقاء بمصر ، بل عمد إلى فرنسا يشكو إليها سوء المصير ، وكان يدأب لاكتساب عطف الأهلين ، وذلك بإجراء الإصلاحات المدنية والعسكرية ؛ ولكن مصر منيت بثورات كان لتركيا يد فيها ، تخللتها مؤامرات أفضت إلى قتل كليبر المشار إليه . وقد خلفه في القيادة الجنرال مينو ، وكان على رأى نابليون من حيث الاحتفاظ بمصر ، فاعتنق الإسلام ، وأسبى نفسه عبد الله ، وبسط رعايته على المسلمين . ولكنه أتى أمرا كان فيه ضياع ثقة المصريين به ، وثقة قواده أيضا ؛ ذلك أنه أعلن - دون استشارة فرنسا - حمايتها على مصر ، فباء بغضب زملائه رجال الحكم من جهة ، ونفر منه الشعب المصري ، الذي طالما سعى الجنرال لاسترضائه من جهة أخرى ، ثم اضطر أخيرا ، بعد حروب وقعت بينه وبين الحملتين الإنكليزية والعثمانية ، لتوقيع معاهدة الانسحاب . فجلا الفرنسيون عن وادى النيل ، بعد نحو ثلاث سنين قضوها في مكافحة الثورات ، واستقبال الحملات الحربية .

د - أسرة محمد علي :

بعد انسحاب الحملة الفرنسية ، جاءت فترة من الزمن مليئة بطمع الطامعين : فقد حاولت فيها تركيا استعادة نفوذها في مصر ، وكانت البقية الباقية من المماليك ، وعلى رأسهم البرديسي والألفي تحاول الاستئثار بالسلطة . وكانت بريطانيا العظمى في أثناء ذلك ، تجرب استثمار هذا التنازع القائم بين الباب العالي والمماليك ، فقد كان جندها يحمي الذين لجئوا إليه من المماليك ، كما أن عاصمتها رحبت بمحمد الألفي الذي عقد الآمال على مساعدتها . وفي أثناء هذا الصراع بين تركيا والمماليك ، وما تخلله من تنافس

بين الألفى والبرديسى ، أتاح الفرصة لمحمد على أحد قادة الفرقة الألبانية ، القبض على زمام الحكم ، باسم السلطنة ، ثم إعلان استقلاله .

إن هذا القائد الباسل لم يقنع بمنصب الولاية على مصر الذى وجهه إليه الباب العالى فى سنة (١٢٢٠ هـ = ١٨٠٥ م) مكافأة له على سحق المماليك ، الذين كانوا يحاولون استعادة سلطانهم المطلق ، بل سمى به همته إلى التوسع والولاية على سورية وسواها . وقد أدرك الميسو دروفاتى Drovetti قنصل فرنسا بالقاهرة ، ما يجول فى خاطره ، فكتب إلى باريس سنة ١٨١١ رسالة جاء فيها :

« إن محمد على طامع فى باشوية سورية . قال لى يوما إنه ليس من البعيد إدراكها بمال يقدمه للخزانة ، يتراوح بين سبعة وثمانية ملايين قرش . هذا ؛ وإن فكرة الاستقلال أخذت تتأصل فى نفسه ، يوما بعد يوم ، وذلك بعد أن أتيح له النصر على أعدائه ، والقضاء على مشاغبات الجنود ، ولا سيما حينما أمن جانب الأزمات التى كانت تحقق بمالية مصر » .

ولعل هذه المطامع التى كانت تساور نفس محمد على لم تبقى خافية على الباب العالى ؛ ولذلك كانت الآستانة تحاول ألا تترك له الفرصة التى تساعد على التمدد فى الاستعداد لتحقيق أمانيه ، فندبته لرد الوهابيين الذين كانوا قد انتشروا فى جزيرة العرب ، حتى استولوا على مكة والمدينة ، ثم نشبطه لفتح السودان . بيد أن الانتصارات التى أحرزها فى الجزيرة العربية والسودان ، زادت تمكنا ، إذ قوت سلطته فى الأوساط العسكرية ، وضاعفت مطامحه . واستعدادا للفرصة السانحة شرع محمد على باشا ينظم الجند على الأصول الحديثة ، ويجهز الجيش ، وعنى بإنشاء الأسطول .

أما تركيا فقد ازدادت قلقاً على قلق ، بسبب هذه الاستعدادات ، فأرادت جس نبض محمد علي باشا ، حينما انتدبته لإنجادهما في إخماد ثورة اليونان ، فلم ينباطاً في إجابة دعوتها .

وهناك في مرفأ « نافارين » باليونان ، حيث احترق الأسطول المصري إلى جانب الأسطول العثماني (١٨٢٧ م) ، انبثق أمل مفرح في نفس محمد علي بصدد تحقيق أمانيه ، وأخذت هذه الأمانى طابعا جديدا .

فقد احترق الأسطولان بيران أسطولى إنكلترا وفرنسا ، وكانت حجة الدولتين في المساعدة التي أجزلتها لثوار اليونان على تركيا حاكمة البلاد ، أنهما تعضدان المبدأ القومي ، ذلك المبدأ الذي كان حديث العصر . فترأى لمحمد علي باشا أنه هو أيضا خليف بالاستفادة من روح العصر لبلوغ الاستقلال ، وأنه من الخير أن يجعل مساعيه في هذا السبيل تقوم على مبدأ قومي ، هو مبدأ العروبة .

على أن نجاح اليونان في ثورتهم كان حافزا أيضا لأهالي البلقان أن يخرجوا على تركية ، فاضطرت تركية إلى سحب قواتها من سورية وغيرها ، لإخماد تلك الفتن التي أخذ بعضها برقاب بعض ، ولا سيما في البوسنة وألبانيا وبغداد .

وكانت الدول الأوربية نفسها منصرفة أيضا إلى تسكين الاضطرابات التي تفاقمت هناك على أثر انتشار مبادئ الثورة الفرنسية .

وفي هذه الظروف المواتية شرع محمد علي باشا يحقق أمانيه ، فقد أخذ يتدخل في شئون ولاية سورية تدخلا أفضى إلى خلاف وقع بينه وبين عبدالله باشا والى عكا ، اتخذ محمد علي مبررا لزعفه على سورية ، ولم يتردد مطلقا ، لأن الفرصة كانت سانحة على أثر بطش السلطان محمود بفرقة الإنكشارية (١٨٢٦ م) ، وكانت هذه الفرقة جند السلطنة ، هذا فضلا عن خروج تركيا ، وقتئذ مهزومة ، مضعضة من حرب روسيا .

وشاء محمد علي باشا وأولاده أن يكون طابع هذه الحملة وهدفها عربيين ، فكما أراد أن يطلق عليه لقب « صارى عسكر الجيش العربي » ، أثر عن ولده إبراهيم باشا ، قائد تلك الحملة أنه قال : « أنا لست تركيا ، فأني جئت مصر صديا ، ومنذ ذلك مصرتني شمسها ، وغيرت من دمي ، وجعلته دما عربيا » . وهو إلى ذلك قد أعلن للبارون لبوالكونت على مقربة من مدينة طرسوس في ولاية أطنه « أنه يريد دخول الآستانة ، لكي يقيم حكومة عربية صالحة ، تضطلع بحكم الإمبراطورية » .

وكان التوفيق حليف الحملة المصرية ، فإذا بها تجتاز سورية إلى الأناضول ، وإذا بها تنتصر أيضا في موقعة فاصلة على الجيش العثماني في جوار قونية ، فتصبح الطريق مفتوحة لها حتى قاعدة الدولة .

وحينئذ سكنت المدفع ، وترك الكلام للتنازع الدولي ، أو بعبارة ثانية ، للتوازن السياسي . ذلك أن تهديد مصر للآستانة ، حمل روسيا على سوق قسم من جيشها شطر تركية ، وعلى إرسال أسطولها إلى البسفور . وقد أثار هذا الزحف الروسى قلق كل من إنكلترا وفرنسا ، فبادرتا إلى التوسط بين الفريقين المتحاربين ، واستطاعتا بالضغط عليهما ، أن يجعلهما يوقعان معاهدة كوتاهية سنة ١٨٣٣ . وبمقتضى هذه المعاهدة كان على الجيش المصرى أن يتراجع عن الأناضول ، على أن يعطى محمد علي باشا ولاية مصر طول حياته ، مع تعيينه واليا على بلاد الشام وجزيرة كريت ، علاوة على نصب ابنه إبراهيم باشا واليا على ولاية أطنه « كيليكيا » .

والواقع أن الفريقين الموقعين على هذه المعاهدة لم يكونا صادقي النية حين الموافقة عليها : فقد كان محمد علي باشا يسعى السعى الحثيث عند الدول ، بواسطة قناصلها بالقاهرة ، لأن تكون بلاد الشام ومصر وسائر جزيرة العرب له وأولاده من بعده ؛ وكان السلطان محمود يعقد بينه وبين قيصر

روسيا معاهدة «خونكار إسكله سي» سنة «١٨٣٣». وفيها تعهدت هذه الإمبراطورية بالدفاع عن السلطنة لو تعرضت ثانية لهجوم مصرى . وعلى رغم أن الدول نصحت والى مصر بالألا يعود لإثارة هذا الموضوع ، فإن فرنسا عملت على إغرائه ، فكر راجعا إلى ميدان الحرب ، وكان له النصر فى نصيين (نزيب) سنة ١٨٣٩ م .

وهنا تجلى خيال الدب الروسى أمام الدول كاشرا عن أنيابه ، وهو يكاد يلتهم القسطنطينية وما حولها ، متخذنا من معاهدة «خونكار إسكله سي» حافزا له ، خفت الدول إلى الميدان لوقف القتال . ولكن اختلاف نزعاتهم أفضى إلى إخفاق مؤتمر « وينة » الذى عقدوه سنة ١٨٤٠ لنسوية الحالة ، بل أدى إلى توتر العلاقات الدولية .

وإذا بلندن تلجأ إلى طريقة أخرى تنفيذنا لسياستها ؛ فقد عولت على المفاوضات الفردية ، فاستطاعت أن تستميل بذلك كلا من روسيا وبروسيا والنمسا . وأما فرنسا فقد ظلت تؤيد وجهة نظر مصر ، وليس ذلك عن حب وإخلاص لها ، وإنما قصدت النكاية بإنجلترا ، التى أخرجتها قبيل ذلك من وادى النيل . ولما أبى محمد على باشا قبول ما اتفقت عليه هذه الدول ، عمدت إنجلترا إلى استعمال القوة ضده . وحينئذ تراجعت باريس التى أغرته ، تاركة ثغور مصر وسورية عرضة لقذائف الأسطول الإنكليزى .

أما محمد على باشا فما كان بوسعه إلا الإذعان ، فقفل جيشه راجعا إلى مصر ، إذ أخذ الأسطول العثمانى الذى كان قد أسلمه إليه أمير البحر خلال الحرب يجرى عائدا إلى الآستانة . وتمت النسوية الدولية على أساس اعتراف السلطان عبد المجيد لمحمد على باشا سنة ١٨٤١ بالولاية على كل من مصر والسودان ، تحت رعاية السلطنة طول حياته .

ثم خلفه إبراهيم باشا (١٢٦٤هـ = ١٨٤٨م) فعباس باشا (١٢٦٥هـ = ١٨٤٨م) فسعيد باشا (١٢٧٠هـ = ١٨٥٤م) فإسماعيل باشا (١٢٧٩هـ =

١٨٦٣ م) ونال من السلطنة لقب خديو مع بعض الحقوق الممتازة . ثم محمد توفيق باشا (١٢٩٦ هـ = ١٨٧٩ م) وفي عهده أقدم الإنكليز على احتلال مصر ، مستغلين الحركة العرابية .

وتنسب الحركة العرابية إلى أحمد عرابي باشا زعيم الحزب الوطني في أيام الخديو توفيق . كان هذا الحزب قد كبر عليه انتشار الترك والشركس بالسلطات المصرية ، فتوخى تحرير وطنه من سيادتهم ، وطالب بإصدار دستور للبلاد ، يقوم بمقتضاه مجلس للنواب ، كما أنه وضع نظاما للجندية ، ودعا للموافقة عليه .

ولما أتيح لعرابي باشا أن يتقلد نظارة الحرية (الجهادية) طبع الجيش بالطابع الوطني في روحه وأفراده ، وحرره من نفوذ الشراكسة . وهذه التصرفات أدت إلى وقوع أزمة بين الخديو والنظار استفحل شأنها ، حتى أقدم عرابي باشا وحزبه على طلب تنازل الخديو عن منصبه . وكانت لندن واقفة بالمرصاد ، فاتخذت من تردد الباب العالي في حل هذه الأزمة مسوغا للتدخل باسم السلطان والخديو (١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م) وكان ذلك مصدر حمايتها .

هـ - عهد الاحتلال :

لما احتلت جيوش الملكة فيكتوريا مصر ، وجه أمير الأسطول البريطاني السير بوشام سيمور إلى الخديو توفيق رسالة بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ أعلن فيها أن الغرض الوحيد من هذا التدخل العسكري هو حمايته من الثائرين ، وإنقاذ الشعب المصري ، ثم استمر سياسة الدؤننج ستريت يرسلون التصريحات التي تطمئن المصريين على استقلالهم .

والواقع أن حكومة الاحتلال عملت على توطيد قدمها في وادي النيل ، وثابتت على ذلك ، حتى استطاعت حكومة المحافظين إقناع الباب العالي بعقد

بينها وبينه ، ينص على انتداب كل منهما ممثلا ساميا ، يكون له الحق بالاشتراك مع الخديو في الإدارة العامة ؛ فكان هذا الاتفاق بمثابة الاعتراف لها بحق وجودها في القطر المصرى .

ومنذ ذلك شرعت تستأثر بالسلطة اعتمادا على قوتها : فجردت الجيش من سلاحه ، ونقصت عدده ، واستبدت بالشئون الخارجية ، وهى إلى ذلك كانت تهتل الفرص والأزمات لانتزاع اعتراف الدول بهذا الاحتلال ، فكان لها ما أرادت .

على أنها وإن استطاعت أن تستحوذ على كل سلطة ، فقد تركت طابع الحكم مصرى ، وظل ممثلها يلقب بـقنصل إنكلترا العام ، ووكيلها فى مصر ، وبقي رجالها الموظفون فى مناصب الحكومة العليا يسمون مستشارين .

غير أن المصريين الذين استنقلوا استبداد الترك والشراكية إبان ولاية الخديو توفيق ، لم يكن بوسعهم أن يخضعوا طويلا لتحكم ابن التيمس ، وخصوصا أن النهضة التى أسسها محمد على باشا كانت قد آتت أكلها . لذلك لم يكد مصطفى كامل باشا يحمل علم المعارضة (١٨٩٤ - ١٩٠٨ م) حتى التف حوله فتیان مصر ، وإذ وجدوا من الخديو عباس حلمى مشجعا ، نشطوا أكثر فأكثر إلى النضال ، حتى أصبح صوت مصر المتألمة يدوى فى الأندية العالمية .

وخلال هذا الحماس الوطنى تألفت الأحزاب السياسية الأربعة (١٩٠٧ م) وشرعت تطالب بحقوق المصريين وبالجلال ، تشد أزرها الصحافة . أما الإنكليز فكانوا يقابلون هذا الحماس الحار بالدم البارد .

هذا ، وقد دخلت القضية المصرية غداة الحرب الكبرى الأولى فى دور جديد ؛ ذلك أن تركيا وجهت بتاريخ ١ شباط ١٩١٤ مذكرة إلى الدول كافة ، تعلن فيها أن وجود الإنكليز فى مصر يحول دون مزاولتها سلطتها

وفى اليوم التالى أصدر الخديو عباس ، وكان حينئذ فى عاصمة تركيا ، مذكرة يطالب فيها بريطانيا العظمى بالجلء عن مصر .

فكان هذا حافزا لها على إعلان حمايتها على القطر المصرى ، وعلى تولية السلطان حسين مكان الخديو عباس (١٨/١٢/١٩١٤) . على أنها مانسيت فقط أن تؤكد أن هذه الحماية إنما هى ضرورة من ضرورات الحرب ، وأنها ستنتهى بانتهائها .

أما السلطان حسين فقد كان أجله قصيرا ، وتوفى سنة ١٩١٧ تاركا العرش لأخيه فؤاد الأول . ثم انتهت الحرب بعد ذلك ، وانتهى معها كل حق للأستانة بالقاهرة ووادى النيل .

٢ - السودان في عهد آل عثمان

أ - لمحة عامة :

لما ظهر الإسلام كانت السودان قبائل متفرقة ، وعلى رأس كل منها شيخ أو أمير ، فأرسل عمرو بن العاص فاتح مصر عبد الله بن سعد ، فدخل النوبة ولم يتجاوزها ، ثم لم يحاول المسلمون من بعد فتح السودان .

غير أن الاتصال بين العرب والعربية وبين السودان يرجع إلى ما قبل الإسلام : يدل على ذلك التشابه بين أسماء قبائل السودان القديمة وبين قبائل جزيرة العرب . ولا يبعد أن بعض العرب هاجروا في الجاهلية إلى ذلك القطر ، كما هاجروا في الإسلام ، لأسباب سياسية واقتصادية . وقد نزل هؤلاء المهاجرون في القرون الوسطى بين قبيلتين كبيرتين ، تعرف إحداهما بالفونج ، والثانية بالهمج ، ولم يلبثوا أن تسلطوا عليهم ، ونشروا بينهم الإسلام والعربية . حتى إذا كانت سنة ١٤٩٣ ظهر على قبيلة الفونج الشيخ عمارة دنكاس ، وأسس مملكة سنار . وقد خلفه على هذه المملكة أولاده وأحفاده إلى سنة ١٧١٤ ، حين ثار الأهالي على الملك أنسو الثاني ، بسبب اشتغاله باللهو عن المملكة ، وولوا مكانه أحد الأشراف السودانيين ، واسمه نور ، وانتقل الحكم منه إلى أعقابيه .

ولكن قبيلة الفونج لم تلبث أن منيت بالانحلال منذ أواسط القرن الثامن عشر ، بينما كانت قبيلة الهمج تزداد قوة على قوة . وقد أفضى هذا إلى تغلب زعماء الهمج على ملوك الفونج ودولتهم ، إلى حد أنهم صاروا يولون منهم من

يشاءون ، ويخلعون من يريدون . وانتهى بهم الأمر في أوائل القرن التاسع عشر إلى خلعهم سلطة الفونج ، وعاثوا في البلاد فسادا .

وكانت هذه الفوضى مما حمل محمد علي باشا والى مصر على سوق حملة للسودان سنة ١٨٢٠ برياسة ولده إسماعيل باشا ، وقد قابلها السودانيون بالتسليم ، وما إن بلغت منطقة سنار حتى خرج ملكها محمد مسلما ومرحبا ، ودانت لمصر وقتئذ البلاد التي تتألف منها الآن مديريات دنقلا وبربر والخرطوم وسنار ، وخضعت مع ذلك للسلطان خليفة المسلمين .

وكان محمد علي باشا قد أنفذ صهره أحمد بك الدفتردار إلى كردوفان التابعة إذ ذاك لسلطان دارفور ، ففتحها ، ولما بلغه خروج الملك النمر حاكم شندي ، واحتياه على إسماعيل باشا ، وقتله إياه ، زحف أحمد بك على شندي ، وفتك بأهلها وبمن والاهم ، ثم عاد إلى كردفان ، وحكم السودان تحت راية محمد علي باشا ، فكان هذا بمثابة وضع التصميم الأول لدولة وادى النيل في التاريخ الحديث .

خير أن بريطانيا العظمى سرعان ما مدت أصبعها ، فجاء السير صموئيل بيكر سنة ١٨٧٠ على رأس حملة سار بها إلى خط الاستواء ، وظلت هناك حتى سنة ١٨٧٣ تضع الخطط والرسوم تحت ستار العلم والكشف .

وفي سنة ١٨٧٥ باشرت مصر فتح دارفور مستعينة بكبير قبيلة الجميحات السودانية ، ومستنيرة بضوء معلومات حملة بيكر ، ولما تمكنت من الاستيلاء عليها بعد حروب ومشقات بلغت مساحات السودان المصرى نحو مليون من الأميال المربعة .

ب — الأصابع البريطانية :

وكانت الخطوة الثانية التي خطتها لندن في السودان قبل نشر حمايتها على مصر ، عملها على إقناع الحكومة المصرية في عهد إسماعيل باشا ، بلزوم استخدام الجنرال غوردون عندها ، فبعثت هذه تستأذن الحكومة الإنكليزية في ذلك ، فأذنت ، ونصبه إسماعيل باشا حكاما على السودان لإصلاح شأنها مع رتبة باشا (١٨٧٤) . وقد مكث غوردون باشا في تلك المهمة ثلاث سنوات ، ثم عاد إلى إنكلترا ؛ فبعث إليه إسماعيل باشا أن يعود ثانية ، فامتثل . . . وما زال حاكما على السودان حتى أقيل إسماعيل باشا سنة ١٨٧٩ . وما كاد المستر غوردون باشا يعود إلى إنكلترا ، حتى شبت ثورة المهدي .

وكان سببها أنه بينما كانت حكومة السودان تدفع جباتها في سبيل تحصيل الضرائب الكبيرة ، لاستعمال العسف والإرهاق ، كان غوردون باشا نفسه حاكم السودان يبشر بالمساواة والإخاء بين الناس ، ويعلم السودانيون مبادئ تحملهم على الاعتقاد بأن جبلتهم ليست دون جبلة حكامهم ، وهو إلى ذلك كان قد أبطل تجارة الرقيق . وكانت مصدر رزق النخاسين ، وهم من عظماء السودانيين .

فاستطاع هذا البريطاني بهذه السياسة ذات الحدين ، أن يجمع في صعيد واحد بين نقمة كل من الشعب وعظمائه على مصر ، وبين رضاء سوادهم عنه ، لأن تعاليمه هذه كانت تجمع حول شخصه قلوب الشعب المظلوم .

ج - ثورة المهدي :

وخلال ذلك الغليان والضيق أخذ السودانيون يترقبون الفرج من الله ، وعلقوا هذا الفرج على المهدي المنتظر ، حسبما أذاع بينهم زعماء دينهم ، وشيوخ طرقهم ، وخصوصا ذلك الشخص الموثوق به محمد أحمد . ولما آنس هذا الشيخ استعداد السودانيين للإيمان بهذه الدعوة ادعاها لنفسه ، وأبى أن يجيب دعوة رءوف باشا حاكم الخرطوم سنة ١٨٨١ ، فكان ذلك بمثابة إعلان القتال . وقد لاقت دعوة «المتمهدي» قبولا عند الناس في شدتهم ، على رجاء أن يأتي الفرج على يده ، فآمنوا به ، وخفوا لنصرته ؛ وما إن دخلت سنة ١٨٨٣ حتى أصبحت كردفان أيضا في نطاق حكمته .

أما حكومة مصر فقد هالها نجاح المهدي ، فبادرت إلى إرسال هيكل باشا على رأس حملة زحفت من الخرطوم لفتح الأبيض ؛ ولكن هذه الحملة لاقت حتفها في مكان يسمى شيكان ؛ ولم يسلم منها أحد ولا هيكل باشا نفسه . ولما علم سلاطين بك « سلاطين باشا النمبوي » حاكم دارفور بما منيت به هذه الحملة من الإخفاق ، لم ير بدا من التسليم .

وكان من نتيجة ذلك أن تقاطر الناس على المهدي قبائل وجماعات ينصرونه ، وكادت أحجار السودان ورماله تنطق بلسان واحد : « صدق المهدي ! » وأفضى هذا الانقلاب إلى صدور الأمر العالي بتخلية السودان في ٨ يناير ١٨٨٤ ، بناء على إشارة الحكومة الإنكليزية ؛ وكانت هذه الحكومة تنوى إعادة الحكم للأمراء والملوك الذين كانوا يحكمون السودان عند ما فتحها محمد علي باشا ، تمهيدا لبسط حمايتها عليهم مباشرة في فرصة مناسبة . وقد أنفذت غوردون باشا إلى السودان ، معلنة أن مهمته هي النظر في أفضل الوسائل لسحب الحماية مع الرعايا الإفرنج من تلك البلاد .

وقد هبط غوردون باشا الخرطوم فى سنة ١٨٨٤ دون أن يكون مصحوبا بجيش ، وشرع يرسل الوعود للسودانيين مدرارا ، وفى جملتها إطلاق حرية تجارة الرقيق ؛ ولكن هذه المشوقات المغريات لم تجز على المهدي ، بل حمل هذا على الخرطوم ، وضيق عليها الحصار ، وفتحها فى سنة ١٨٨٥ ، وقتل غوردون باشا ، قتله الدراويش حين دخلوها ، وحملوا رأسه إلى المهدي بأم درمان عاصمة دولته . أما الحملة الإنكليزية التى أرسلت لإنقاذ الخرطوم ، فما وسعها إلا الانسحاب من بعد ، تاركة السودان على اتساعه للمهدي وأشياعه .

وهنا مجال للسؤال : لماذا عاد غوردون باشا إلى الخرطوم دون أن يكون مشفوعا بجيش يحميه ، بعد أن أشارت بريطانيا على القاهرة بالجلء عن السودان ؟

ولماذا لم تجد الحملة البريطانية فى السير ، فتبلغ الخرطوم قبل سقوطها ، وهى إنما سيقت لإنقاذها ، ولتخليص غوردون باشا ؟ .

أكان كل ذلك قائما على سياسة بريطانية مرسومة ، مدارها خلق حق لها مباشر فى السودان ، ينبثق عن تضحية غوردون باشا وحده ، دون تلك الحملة ، حق يخولها غزو تلك البلاد ككرة أخرى باسمها وانفسها .

د - الحكومة المهدية :

شرع المهدي بعد جلاء الجيوش المصرية والإنكليزية يرسل رجالاته إلى أطراف السودان لبث الدعوة ، وإخضاع المتمردين ، فأتى محمد خالد إخضاع دارفور ؛ كما أن أبا عنقر أخضع بعض سكان الجبال الواقعة فى جنوب كردفان ، وأما السودان الغربى من النيل الأبيض إلى تخوم الوادى فقد دان كله للمهدي .

ولعل هذا التوفيق الذى حمل السودانين على تصديق دعوته ، كان حافظا له أيضا على الاعتقاد بأنه مرسل إلهى لكبح جماح البشر ، وأنه مقدر له أن يفتح الأمصار ، وينشر فيها دعوته . ولكن الوفاة دهمته فى ٢١ يونيو سنة ١٨٨٥ ، فورث عنه خليفته عبد الله التعايشى هذا الاعتقاد .

وكان أول مظهر من مظاهر هذا الوهم طمعه فى مصر ، فما تورع عن الكتابة إلى كل من سلطان آل عثمان وخديو القاهرة ومملكة بريطانيا العظمى يطالب بمصر ، ثم هو ما إن قدر له الفوز على الأحباش ، فى حرب ربما أثارتها عليه بريطانيا العظمى وقتل فيها النجاشى نفسه ، حتى حدثته نفسه أن يجرد الجيش على مصر ويفتحها . ولما دنت حملة الدراويش من حلغا ، دهمهم المصريون بقيادة وود هاوس باشا وكسروهم ، ثم انتقض عليهم غرانفل باشا سردار الجيش المصرى فى توشكى ، فكانت الواقعة الفاصلة .

ويبدو أن الحظ أخذ يخون الدراويش منذ ذلك الحين : فقد دهمهم فحط شامل جعل وطأة الجوع تشدد ، حتى أكل الفقراء سيور الجلد ، ورافق الجوع جراد لم يبق ولم يذر ، فكانت مخمصة أهلكت من الدراويش أضعاف ما أهلكته الحروب منذ ظهور المهدي . ذلك إلى أن لانكسار الذى منى به الخليفة التعايشى فى توشكى أضعف هيئته ، وفسح المجال لبروز العنعنات الخاصة بين قومه ، ولا سيما ما كان منها يختص بالخلافة ، وكان على رأس المعارضين أولاد المهدي وبعض الأشراف .

على أن التعايشى أظهر كثيرا من الحكمة فى سبيل وقف القتال بينه وبين مؤلاء المعارضين ، ووقعوا على اتفاق يرضى الفريقين ، ولكن القلوب افتمتت على غلها ، والقلوب مثل الزجاجة كسرها لا يجبر .

وكانت عين الدوننج ستريت يقظة ، فإذا بأمر يصدر فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ للسير كتشنر سردار الجيش المصرى بتسيير حملة لاسترداد

السودان ، وسبقته الجنود الإنكليزية إلى حلفا . وقد أظهر الدراويش من ضعف المقاومة ما حمل سياسة مصر على التساؤل : كيف ولماذا رضوا بالجللاء من قبل عن السودان ، عملا بمشورة لندن .

وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل السير كيتشنر أم درمان قاعدة الدراويش فاتحا ، على رأس جيش كثرت من مصر ، ومجهز بأموال خزانة مصر ، ولكن برغم أن عدد الجيش الإنكليزي الذي اشترك في هذه الحملة كان لا يتجاوز ألفي جندي يخفون جنسهم بلبس الطربوش ، فإن بريطانيا العظمى استطاعت استنادا إلى القوة أن تجعل لها حقا في هذا الفتح ، اتخذته مطية للاستئثار بالسودان من بعد .

هـ — الحكم الثنائي :

عقدت بريطانيا العظمى معاهدة سنة ١٨٩٩ مع مصر ، وجاء في فقراتها ما يلي : « وحيث إنه قد رؤى تنفيذنا لحقوق حكومة جلالة الملكة التي نشأت بسبب الفتح ، إشراكها في الإدارة . . . الخ » .

فكان هذا الاعتراف من قبل حكومة مصر أساسا للحكم الثنائي الذي قام في السودان من ذلك التاريخ ، ولكن هناك مادة في تلك المعاهدة جعلت السلطة الفعلية محصورة في يد الإنكليز وحدهم ، تلك هي المادة التاسعة التي تنص على وضع السودان كله تحت الأحكام العسكرية العرفية ، إلى حين صدور أمر آخر ، وإذ لم يصدر من بعد أمر آخر يبطل مفعول هذه المادة ، ظل السودان تحت تصرف القادة الإنكليز ، الذين سيطروا دون المصريين على تلك البلاد .

وقد تنبه الوعي القومي المصري إلى الإجحاف الواقع على سيادة مصر من جراء هذه المعاهدة ، وكان اغتيال بطرس باشا غالى الذي وقع عقب

هذه المعاهدة مظهرا من مظاهر غضب المصريين ؛ كما أن السودانيين أنفسهم لم يمشوا أن أظهروا استنقاظهم الظل البريطاني ، ومشوا إلى جانب المصريين في المطالبة بالجلاء ، أما الإنكليز فما استتب لهم الأمر في السودان حتى خلعوا الطربوش ، وحسروا اللثام عن سياساتهم الاستعمارية ، فإذا بهم يلجئون إلى سياسة قوامها :

(أ) سياسة : فرق تسد ، فاستطاعت تلك العبقرية الشيطانية أن تخلق من أسباب الشقاق ما لم يكن موجودا ، وأن تغذى ما كان قائما وما كان لسبيل إليه ميسورا .

(ب) قطع الصلات بين مصر والسودان ، وبث الدعاية بجميع الوسائل لنشر كراهية مصر في نفوس السودانيين .

(ج) إثارة النعرة القبلية بين عشائر السودان ، وكان أوارها قد خمد بان حكم المهدي .

(د) تشجيع البعثات المسيحية ، والتمهيد لها لنشر التربية والتعليم على عواها ، مع إمدادها بالأموال من خزانة السودان .

(هـ) فصل السودان شماله عن جنوبه في الإدارة ، على أساس قيام حكم مستقل في الجنوب عن الشمال ، قصد وقف انتشار الإسلام فيه ، واللغة العربية ؛ وفي هذه السبيل كانت حكومة السودان تحظر على أهل المناطق الشمالية الذهاب إلى الجنوب إلا بترخيص خاص ، وتقيد حريتهم هناك ؛ كما أنها كانت تحرص على بقاء تلك المناطق على حالة من التأخر والفقر عملهم على بقاء آمالهم معلقة بلندن .

واستطاعت إنكلترا بهذه السياسة الاستعمارية أن تحول السودان إلى مستعمرة ، وإن كان في وضعه السياسي يسمى حكما ثنائيا ، وأن تجعل تلك بلاد موضع استثمار رجالها الذين استأثروا ، علاوة على قبضهم على زمام تجارة والزراعة ، بجميع الوظائف العسكرية والإدارية الكبرى .

على أن المصريين استمروا يرسلون احتجاجاتهم على بريطانيا العظمى لهذا الاستئثار في كل مناسبة ، حتى إن مذكرة الوفد المصرى الموجهة لمؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ قالت : « وإننا بطلبنا إرجاع السودان إلى مصر ، نريد أن نجعله شريكا ، له مالنا ، وعليه ماعليتنا » . كما أن أهل السودان أنفسهم كانوا كالبركان الثائر حيال السياسة البريطانية في بلادهم ، فجرد عليهم الإنكليز الحملات ، قصد إسكاتهم بقوة السلاح ؛ كما حصل في حادثة الكتفية سنة ١٩٠٨ ودارفور سنة ١٩١٦ ، خلال العهد العثمانى ؛ فضلا عن واقعة نبالا سنة ١٩٢١ من بعده ، وظل السودانيون في تجاوب مستمر مع دعاة التحرر في مصر ، فكان لثورة سنة ١٩١٩ صدى في السودان تأجج حتى أصبح ثورة مسلحة سنة ١٩٢٤ . وهكذا دواليك .

٣ — بلاد الشام فى عهد آل عثمان

١ — تمهيد :

ما أكثر ما كان من اشتراك مصر والشام فى المصير ، وخصوصا خلال العهد الإسلامى : ثم فى زمن الخلفاء الراشدين ، فالأمويين . وفى بعض أيام العباسيين والفاطميين ارتبط القطران الشقيقان بحكم واحد ، كما أنه لما تغلب آل طولون على مصر ، فالأيوبيون ، فالمماليك ، استطاعوا أيضا أن يجمعوا بين القطرين ، ومثلهم آل عثمان .

فتح السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر ، وبعد أن نظم شئون وادى النيل عاد إلى دمشق يرافقه الخليفة العباسى المتوكل على الله الذى فرض عليه الانتقال من القاهرة إلى قسطنطينية .

وقد أقر السلطان سليم جان بردى والى دمشق على ولايته (٩٢٣ هـ = ١٥١٧ م) وألحق بها القدس وغزة وصفد والكرك ، ونصب عمالا آخرين على حلب وحمص وطرابلس وغيرها ، على أساس تقسيم بلاد الشام إلى اثنتين وعشرين منطقة ، يرأس كلا منها سنجقदार ، وترجع المناطق جميعها إلى العامل بدمشق .

ثم تبدل هذا التقسيم الإدارى فأصبحت بلاد الشام تقسم إلى ثلاث إيالات : حلب فى الشمال ، ودمشق فى الجنوب ، وتشمل بعض الساحل ، وطرابلس ، وتمتد على ما بقى من الساحل . وتقسم الإيالة إلى ألوية ، وعلى رأس كل لواء سنجقदार .

وكان الحكم في هذه الإيالات ذالون عسكرى ، فيقوم على رأس الإيالة حاكم يدعى بكربكى ، أو متول واسع السلطة ، وهو منووض بنصب السناجق على الألوية التابعة له ، وإلزام الإقطاعات سنة فسنة .

وفي بداية القرن الثامن عشر أصبحت بلاد الشام خمس باشويات :

- (١) الشام . (٢) صيدا . (٣) فلسطين .
(٤) طرابلس . (٥) حلب .

هذا ، عدا إيالة تدمر وإيالة عجلون ، وهى الملحقة بباشوية فلسطين ، وكان يعهد إليهما في حفظ التخوم من عدوان البدو .

وكان لكل إيالة مجلس شورى ، يتألف من كبار العلماء والموظفين والأعيان ، ويرأسه نائب السلطنة ، وله الإشراف على الشؤون المالية والإدارية . وأما القضاء فكان منوطا بالقضاة الشرعيين ، ماعدا الدعاوى الجنائية والجزائية ، فكانت من اختصاص الموظف المسمى « قاضى باشى » وهو من قادة الجند ، ويليه في حق استماع هذه الدعاوى « التفكيجى باشى » وهو كرئيس الضابطة .

وأما الجند فكان يقسم إلى ثلاثة أقسام : اثنان منها للسلطنة ، وهما الملقبان بـ « الوجاقات » ، أى وجاق الإنكشارية ووجاق التمييقول ، والقسم الثالث كان منوطا بالمتولى ، يأتى به من قبيل الحرس الخاص . وكان الإنكشارية أشد الوجاقات نفوذا ، وتخضع أحياء المدن لأغواتهم . ولما كان مرجع هؤلاء الأغوات فى كل مدينة هو زعيم الوجاق ، كان هذا الزعيم سيد الأحياء والقرى ومرجع الجميع . وهو إلى ذلك يكاد يكون مستقلا عن نفوذ المتولى ، لأنه يصل إلى منصبه بالانتخاب ، وحق انتخابه محصور بأغوات وجاقه وحدهم

ب - سورية الداخلية :

لما توفي السلطان سليم فاتح بلاد الشام ، وخلفه ابنه سليمان ، استضعفه جان بردى غزا إلى نائب دمشق ، لحداثة سنه ، فخرج عليه ، واستولى على قلعة الفيحاء ، واحتل بيروت ، وبينما كان يحاصر حلب حاول أن يستميل إليه خيرا بك نائب السلطنة بالقاهرة ، فأخفق ثم لم يلبث أن تراجع عن حلب حينما جاءته أنباء الحملة التي كان يقودها الوزير فرحات باشا ، ولجأ إلى دمشق ، ولكن أسوار دمشق لم تغنه شيئا ، فكان مصيره القتل . وخلفه في هذا المنصب إياس باشا (١٥٢٠م = ٩٢٦هـ) ثم غيره فغيره . ويلاحظ أن مدات أكثرهم في الحكم كانت قصيرة جدا ، وإذا أشار هذا إلى شيء ، فإنما يشير إلى عدم الاستقرار ببلاد الشام في ذلك الزمان ، ومن جراء ما صارت عليه حالة الجند .

أجل ، فقد عانت بلاد الشام ، وخصوصا دمشق وحلب الأمرين ، من سفه الجند ، ومن الفتن التي كانت لا تنقطع بين هذه الوجاقات . واستمرت الحال على هذه الفوضى حتى تمكن السلطان محمود الثاني من إبادة الإنكشارية وتأليف الجند النظامي ، فدخلت البلاد منذ ذلك في عهد جديد ، خصوصا عقب أن أعلن السلطان عبد المجيد الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات ، التي قال عنها مسيودولا فلاي : « إنها لتركيا بمثابة الثورة الفرنسية لفرنسا » .

تناولت هذه التنظيمات الإدارة والجند والمالية . وبمقتضاها أصبحت ولاية سورية تؤلف من ثمانية سناجق ، وهي : دمشق ، بيروت ، طرابلس ، اللاذقية ، عكا ، حماة ، البلقاء ، حوران . أما حلب فقد صارت ولاية مستقلة أيضا . ثم انفصلت بيروت سنة ١٨٨٨ عن دمشق وصارت ولاية ثالثة ، وكانت تتألف من :

ألوية بيروت ، عكا ، طرابلس ، اللاذقية ، نابلس . أما القدس فقد اعتبرت لواء مستقلا يشمل ما حولها .

هذا ، ويلاحظ أن الساحل من بلاد الشام كان أشد حفلا بالأحداث السياسية في عهد آل عثمان من الداخل . ومرد ذلك إلى تماسه أكثر من الداخل بالدول الأجنبية بالبحر ، ولأن عهد آل عثمان كان حافلا بالتنازع بينهم وبين أوربة ، فتعمل هذه بكيد دهاتها ، في الساحل على إثارة الفتن ، توصلا لأهدافها الاستعمارية .

زد على ذلك أن ساحل بلاد الشام تقوم فيه جبال تمتد في فلسطين ولبنان واللاذقية ، وهي تحكم حكما إقطاعيا ، وحكم كهذا يرافقه تنازع أشبه شيء بتنازع العشائر والقبائل .

وأما في إيالتى دمشق وحلب فكانت الأحداث العامة فيهما تصطبغ بصبغة محلية ، ولا يسعنا أن نتبسط في هذا الموجز بتفصيل ما وقع من هذه الأحداث ، بل نقصر على الخطوط الكبرى منها ، وهى :

(١) الحروب التى وقعت بين ولاية دمشق وحلب من جهة ، وبين هؤلاء والأمير نحر الدين المعنى الثانى من جهة أخرى ، وذلك من سنة ١٦١٢ إلى سنة ١٦٢٤ م .

وأهم ما فى ذلك ورود أحكام سلطانية بتولية الأمير المشار إليه ديرة «عربستان» من تخوم حلب إلى القدس ، ثم ما تلاها من حروب أخرى بين هذا الأمير وبين والى دمشق . وقد روى البارون بوثو Beauvou P 132 الذى زار سورية سنة ١٦٠٤ أن المواصلات بين دمشق وحلب كانت عند زيارته مقطوعة ، من جراء القتال بين باشا حلب وباشا دمشق .

(ب) ثورة على باشا جنبلط والى حلب فى عهد السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ — ١٦١٧ م)

(ح) الفتن بين الجند ، وخاصة بين الإنكشارية والقباقول في دمشق .
سنتي ١٧٥٥ م ، و ١٧٥٧ م وفتنة ١٨٠٦ م التي أفضت إلى خراب دمشق .
وكذا الفتن التي وقعت بين وجاق الإنكشارية والسيدا في حلب سنتي ١٨٠٤ م
و ١٨٠٧ م ، واستبداد الإنكشارية بالحكم .

(و) اشتباك والي دمشق وسائر عمال الدولة في بلاد الشام بحرب
ضد الشيخ ظاهر العمر والي عكا ، وكان حليفا للملكة كاترينة الروسية ، يستمد
منها قوته . وقد انتصر الشيخ ظاهر في بدء الأمر على جند السلطنة ، ولكن
روسيا تخلت عنه عند ماعدت الصلح مع الباب العالي ، فسأقت عليه
سلطنة قوة كافية ، وكان جزاؤه القتل سنة ١٧٧٦ م .

(هـ) حملة على بك الكبير على سورية بتحريض روسيا إبان الحرب
لمشتعلة بينها وبين تركيا ، وقد أتيح لجيوش مصر دخول بلاد الشام ، واحتل
فائدها محمد بك أبو الذهب دمشق سنة ١٧٧٦ م ، ولكنه لم يلبث أن تراجع
عنها إلى مصر بإغراء السلطنة ، واشتباك مع علي بك المشار إليه بالقتال .

(و) الحروب بين عبد الله باشا والي دمشق وأحمد باشا الجزائر
والى عكا ، وما أفضت إليه من قيام حكم الجزائر على إيالة دمشق أيضا .
ويقول الأمير حيدر الشهابي عن أحداث سنة ١٨٠٤ م : « في هذه السنة زاد
البص والظلم في الشام وحمص وحماة ، حتى إنه في شهر واحد تغير على حماة
خمسة متسلمون ، وكل متسلم يظلم الرعايا . وهرب أكثر أهل الشام إلى جبل
لدروز (يعني الشوف وكسروان في لبنان) وطرا بلس ، من كثرة الظلم من
لجزار وقواده . وكانت وفاة الجزائر في ذلك العام مدعاة للاطمئنان ، فعاد
الناس إلى أوطانهم » .

(ز) زحف الجيوش من دمشق وحلب وغيرها بقيادة الصدر الأعظم ، لدفع نابليون الأول الذي احتل مصر ، ثم تقدم منها إلى الشام يريد عكا سنة ١٧٩٨ م ، و ١٧٩٩ م .

(ح) تعرض الوهابيين لمشارف الشام (١٨١٧) وتوجيههم الدعوات لأهل البلاد حكرمة وشعبا يدعونهم إلى الطاعة ، وقطعهم طريق الحج . وقد صدرت الأوامر إلى ولاية دمشق وصيدا لقتالهم .

(ط) ثورة دمشق على سليم باشا متولى الإيالة ، لفداحة الضرائب التي شرع يتقاضاها ، وتغابهم عليه ، وإحراقه سنة ١٨٣١ م .

(ي) زحف إبراهيم باشا على بلاد الشام سنة ١٨٣١ م ، ودخولها في حكم مصر إلى عام ١٨٤٠ م . وقد تخلل ذلك ثورات في حلب ولبنان وفلسطين أخذ بعضها بأعناق بعض ، أهمها : ثورة المسلمين والنصارى ، وثورة نابلس ، وثورة النصيرية ، وثورة الدروز الكبرى . وكان مصدر هذه الثورات على المملكة المصرية فرضها ضرائب لا عهد لبلاد الشام بها ، وسوقها الأهالي للخدمة في صفوف أجنادها . ولكن البلاد شهدت أيضا في هذه الحقبة إصلاحات تناولت النواحي الصحية والإدارية والقضائية ، ومن الإنصاف التنويه بها .

(ك) فتنة ١٨٦٠ م ، الطائفية في دمشق وحاصبيا كما في لبنان وحضور اللجنة الدولية للتحقيق ، ونفى بعض الوجهاء ، وإعدام بعض آخر ، وتعويض المنكوبين .

هذه هي الخطوط الكبرى في تاريخ بلاد الشام في عهد آل عثمان ، وكما فتن من شأنها أن تفضي إلى الخراب . وكان السبب الرئيس فيها ، وقوع تركية خلال القرن الثامن عشر في كوارث خارجية جعلت نفوذها على أصحاب

طاعات الملتزمين والولاية ضعيفا ، فأخذ هؤلاء العمال يستهينون بأوامرها ،
يعون عن أداء الأموال المترتبة عليهم . وبلغ من تمردهم عليها ، أنها كانت
نصبت عاملا مكان آخر رفض المهزول الإذعان لأوامرها ، وانبرى
لة الوالى الجديد ، وهذه أمثلة على هذا التمرد :

(١) القتال بين جنود الدولة سنة ١٨٠٤ م وبين إسماعيل باشا المتغلب
عكا بعد الجزار .

(٢) القتال الذى دار بين سليمان باشا والى صيدا عند ماعهد إليه الباب
ن بولاية دمشق وبين متسلم دمشق كنج يوسف باشا سنة ١٨١٠ م ، وقد
ن الإذعان لأوامر السلطنة .

(٣) القتال بين درويش باشا والى دمشق حينما عهد إليه الباب العالى
ة صيدا ، وبين متسلمها عبد الله باشا سنة ١٨٢١ م . وقد أبى هذا أيضا
زل عن منصبه .

وقد انتقلت هذه العدوى إلى أصحاب الإقطاعات ؛ فكانوا كثيرا
مردون على أوامر أصحاب الإيالات ، ويشتبكون معهم بالقتال .

إلى هذه الخطوط الكبرى فى تاريخ سورية السياسى يمكن أن يضاف
ك الخلاف الشديد ، الذى كان يجر الحوادث المؤلمة بين طائفتى الروم
كاثوليك ، وخصوصا سنتى ١٧٦١ م ، و ١٨١٧ م فى حلب و ١٨١٣ م
القدس . كما يمكن أن يضاف إلى هذه الخطوط الحركة الإصلاحية المباركة
شملت البلاد العربية سنة ١٩١٣ م ، وهى الحركة القومية التى كانت
ف إلى اللامركزية فى الحكم ، وجعل اللغة العربية لغة رسمية فى الأمصار
بية العثمانية ، وما أفضت إليه من نقاش مداره العرب والترك ، وكان
ف العرب فيه المطالبة بالاستقلال .

ح - لبنان في عهده الإقطاعي

لما عاد السلطان سليم فاتح مصر والشام من القاهرة إلى دمشق ، جاء أمراء البلاد إليها يؤدون له الطاعة ، وكان في جملتهم الأمير نحر الدين المعنى الأول ، وابنه الأمير قرقماس ؛ وتخلف عن المثول بين يدي السلطان الأمراء التنوخيون القائمون بأعمال مقاطعة الغرب بلبنان . لأنهم كانوا من حزب الماليك . وقد أقر السلطان أكثر الأمراء على مقاطعاتهم ، وأوصاهم خيرا بالرعية ، فأصبح الحكم في ساحل بلاد الشام موزعا على الوجه التالي : آل معن على الشوف ، وآل عساف على كسروان وبلاد جبيل ، وأمراء رأس نحاش على الكورة وملحقاتها بالشمال ، وبنو سيفا على عكار ، وبنو شعيب على عرقا ، وآل الصغير وآل منكر وآل صعب على جبل عامل . وانتزع السلطان مقاطعة الغرب (في جنوب بيروت) من التنوحيين ، وعهد بها إلى الأمير جمال الدين أحمد ، وهو من أرومة هذه الأسرة ؛ كما أنه أقر كلا من الأمراء آل شهاب على مقاطعتهم في وادي التيم ، والأمراء آل حرفوش على البقاع ، والأمراء آل طرباي من آل حارثة ، والأمراء آل طوقان والدحاملة ، على مقاطعاتهم في فلسطين .

وهذه العشائر العربية وغير العربية كانت قد نزلت على مقربة من سواحل بحر الشام في أزمان مختلفة قصد المراقبة هناك ضد غزوات البيزنطيين والصليبيين البرية والبحرية ، وكان أشهرها عند الفتح العثماني آل معن ، وآل عساف ، وآل سيفا ، وآل تنوخ . ولما كان تاريخ لبنان في ذلك العهد متشابكا مع تاريخ هذه الأسر ، فقد اخترنا أن نأتي على موجز سيرة كل منها في سياق الحديث عن تلك الحقبة ، وتبيان أهم الأحداث فيها :

(آل معن) :

(٥١٢ هـ = ١١١٨ م - ٩١١ هـ = ١٦٩٧ م)

هم بطن من ربيعة ، هبطوا الجزيرة في شمالي سورية ، وتقدموا منها إلى حلب فالبقاع لقتال الصليبيين . واتصلت شهرة معن بطغتكين صاحب دمشق ، فأنزله جبل الشوف في بعقلين ، وبالتعاون مع أمراء مقاطعة الغرب ، سد معن المنافذ على الصليبيين . وخلفه ابنه الأمير يونس ، ثم حفيده الأمير نحر الدين الأول ، وقد أشرنا إلى أن السلطان سليما الأول أقره على مقاطعته عند الفتح العثماني ، وظل أميرا عليها حتى سنة ١٥٤٥ م .

وهذه أسماء خلفائه وتاريخ وفياتهم :

قرقاس سنة ١٥٨٥ م . نحر الدين الثاني ١٦٣٥ م ، وهو أوسعهم شوكة ومطمحا ، وقد بلغت حدود ولايته من تخوم حلب إلى فلسطين . ملحم بن يونس بن قرقاس سنة ١٦٥٨ . أحمد بن ملحم سنة ١٦٩٧ م . وكانت مدة إمارتهم ٥٧٩ سنة ، وربما كانوا أعظم أمراء ديار الشام شأنًا في عهد العثمانيين .

(آل عساف) :

(٧٠٦ هـ = ١٣٠٦ م - ١٠٠٢ = ١٥٩٣ م)

بعد ثمانى حملات حملها الصليبيون على بلاد الإسلام ، أفضى بهم الأمر للاعتقاد بأن إنقاذ بيت المقدس صعب المنال ، ولما اضطروا للجلاء عن البلاد المقدسة تحولوا إلى الانتقام ، وذلك بغزوات كانوا يشنونها على بلاد الشام من الجزر القريبة التي لجئوا إليها ، ولا سيما قبرص ، فكان هذا التعدى المستمر داعيا أصحاب دمشق إلى تعزيز المرابطين في السواحل ، وخصوصا أن البيزنطيين كانوا لا يزالون يطمعون فيها . وكان ممن جاء للرابطة في لبنان ، عشيرة من التركمان تعرف ببني عساف ، تشمل ولايتهم البقعة

الواقعة بين بيروت وطرابلس . ولما أقر السلطان سليم فاتح الشام الأمير عساف منصور على مقاطعتي كسروان وبلاد جبيل ، اتخذ هذا الأمير قرية غزير (أغزير) مقرا للإمارة ، ولا تزال آثار الدار الفخمة التي ابتدأها قائمة حتى الآن ، بما في رحابها من مسجد وحمام ، وكذلك لا يزال جامع الأمير عساف قائما في بيروت ، ويعتبر بعض الأثريين بناء قبته معجزة هندسية . وطالت ولاية الأمير منصور بن حسن من سنة ١٥٥٢ إلى ١٥٨٠ ، وامتدت من بيروت حتى عرقا وما بينهما : البترون ، وبشراى ، والزاوية ، والكورة ، والضنية ، وقد عهد هذا الأمير لأسرة المشايخ آل حبيش ، وفوض إليهم عهدة غزير وما حولها ، مكافأة لهم على إخلاصهم في الخدمة .

ثم انبسط رواق ولاية آل عساف ، حتى امتد إلى حمص وحماة في عهد السلطان سليم الثاني ، ولكن السلطان مراد الثالث رأى أن تعطى إيالة طرابلس إلى أسرة أخرى من الأكراد ، فولى عليها يوسف باشا سيفا ، ورفع من شأنه ، وكانت غاية السلطان تخضيد شوكة آل عساف ، فأدى هذا إلى حروب بين الأسرتين ، وخاصة بين يوسف باشا والأمير محمد عساف ، انتهت بقتل الأمير محمد ، وانقراض سلالة آل عساف ، وقد كانت مدة إمارتهم ٢٨٤ سنة .

(آل سيفا)

أنعم السلطان على يوسف باشا بإيالة طرابلس سنة ١٥٧٩ م ، وظل مستوليا عليها ٤٥ عاما ، حتى وفاته سنة ١٦٢٤ م ، ما خلا فترات من الزمن . وكان هذا الباشا من دهاة العصر ، ومن أصحاب المطامع الواسعة . خلف بنى عساف على بلادهم التي تمتد ما بين بيروت وطرابلس . وكانت جبة بشرى في جملة ولايته ، وعليها مقدم يعتبر في المرتبة الأولى بين مقدمى الموارنة الذين كانوا يحكمون جبيل والبترون وبشرى .

وما إن بلغ يوسف باشا أن الأمير موسى الحرفوش اجتاح جبة بشرى ، حتى تعقبه إلى بعلبك ، ونكبه نكبة قاسية . ولكن السلطنة التي كانت

حريصة على تقليم أظفار كل متول جبار ، أعارت التفاتها إلى الأمير نحر الدين المعنى الثاني ، مذ استفحل شأن آل سيف ، وكانت تعاقب به ابن سيفاً كلما تلکاً عن أداء المرتبات ، أو رفع رأسه متشاحنا وهكذا ، فلم تلق مطامع يوسف باشا مجالا للانطلاق . ثم تقلص ظل خلفه الأمير قاسم ، حتى اقتصر حكمه على مدينة جبلة ، ولم يعد يقوى على القيام في وجه الأمير نحر الدين ، الذى كان يحظى بمظاهرة الباب العالى ، فاستسلم مع أسرته ، وذهب شأن هذه الأسرة .

(آل تنوخ) :

يرتقى نسبهم إلى النعمان بن المنذر اللخمى ملك الحيرة ، ويحملون اسم جدّهم تنوخ الذى انتقل بهم إلى الجزيرة في شمال سورية . وقد تقدمت هذه العشيرة من بعد تباعا إلى حلب ، ف ساحل الشام . وعهد إليها المماليك عواهل مصر وسورية ، بولاية المقاطعة المعروفة بالغرب في جنوب بيروت ، وقد أسلفنا أن السلطان سلما عزل الأرسلايين عن هذه الولاية ، لأنهم ظاهروا المماليك عليه ، وأقام مكانهم الأمراء آل علم الدين ، وهم من تنوخ أيضا . ولكن الأمراء الأرسلايين ، استرجعوا من بعد مكاتبتهم السياسية ، بمظاهرتهم ومصاهرتهم آل معن القيسيين ، خصوم الأمراء آل علم الدين اليمينيين ، وعادوا إلى حكم المقاطعة التى كانت لأجدادهم ، ودخلت مدينة بيروت حيناً من الزمن في حكمهم . غير أن الدهر لم يصف لهم طويلا ؛ ذلك أن صهرهم الأمير على معن المعروف بالرصطونى ، انحاز إلى الحزب اليمنى ، ففتك بهم غدرا سنة ١٦٢٣ م في قرية عبية ، وكان هذا آخر العهد بهم في منصة الحكم خلال ذلك العهد .

على أن هناك أسرة أخرى غير الأمراء آل أرسلان والأمراء آل علم الدين ، كانت في جملة التنوخيين الذين شاركوا في حكم لبنان الإقطاعى ، وهم بنو فوارس ، المعروفون بالأمراء اللبيين ؛ وكانوا أصحاب مقاطعة المتن

فى شرق بيروت ، ومن الحزب القيسى . والواقع أن تاريخ هذه البلاد كما هو متشابك مع تواريخ الأسر الحاكمة ، فإن تواريخ هذه الأسر ، وخصوصا الأمراء آل علم الدين والأمراء آل معن ، مرتبطة بالحزبين اليمنى والقيسى ؛ لذلك أصبح من المفيد الإلمام ببعض الشئ بالتطورات التى أصابت هذين الحزبين ، وما كان للباب العالى من مناصرة الضعيف منهما حتى يقوى ، والتعامل على القوى حتى يضعف ، عملا بالتوازن بين السلطات ، وقصد الاحتفاظ بسلطانه على بلاد الشام .

(القيسية واليمينية) :

انقسم العرب الفاتحون منذ عهد الأمويين إلى حزبين : قيسى ويمنى . فمثل القيسى المنتمون إلى مضر وقيس عيلان ، ومثل اليمنى عرب اليمن الذين باشروا الفتوح فى صدر الإسلام ، فتفاقت الخلافات بين الحزبين فى كل جيل وكل بلد ، حتى إن هذه الحزبية انتقلت معهم إلى المغرب والأندلس . على أن هذا الانقسام وإن كان مرجعه التنافس بين العدنانيين والقحطانيين فى العهد الإسلامى — تحول مع الزمن إلى حزبية سياسية ، فأصبح قيسيا فريق يرجع أصلهم لليمن ، كما صار يمنية فريق من الحجازيين .

وكان يحمل علم القيسية فى عهد آل عثمان فى بلاد الشام ، آل معن من عدنان ، ومعهم آل تنوخ ، من أرسلانيين ولمعيين وآل علم الدين ، وكلهم قحطانيون . وظل الأمر على هذا الحال إلى أن تبرأ الأمير علم الدين ابن سليمان سنة ١٣٠١ م من عشيرته التنوخيين ، فرأس الحزب اليمنى ، وخلفه عليه أبنائه . وكان آل عساف ، وهم تركمان ، وآل هرموش من أنصار هذا الحزب . وربما كان للباب العالى يد فى انسحاب هذا الأمير من الحزب القيسى ، وخصوصا أنه مشى بركاب السلطان مراد لحصار بغداد ، وأنعم عليه جلالة بولاية الشوف . ولكن الحظ كان مع ذلك خادما للأمير نحر الدين المعنى الثانى ، فانكسف به نجم الحزب اليمنى ، وبرغم أن ولاية

نق من عمال السلطان ، الذين كان يلجأ إليهم الأمراء آل علم الدين ، كل مناسبة كانوا يحرصون على تحين الفرص لأن يعيدوا إلى آل علم الدين اطعات التي كانت لهم ، فإن الأمير نخر الدين ما فسخ المجال في حياته لاء لأن يرفضوا رموسهم ، ولكن ما إن قضى الأمير المعنى نجبه ، بل شأن القيسيين من بعده ، حتى خلا الجو لليمنيين وخدمهم . فوطد مير على علم الدين سلطته ، وجار على أنصار المعنيين ، وخصوصا المشايخ الخازن . وكان هؤلاء احتضنوا في كسروان الأمير نخر الدين الثاني المعنى با ، إبان غضب الدولة على آل معن ، ثم أخلصوا له الخدمة كبيرا ، فقربهم لاهم . على أن السلطنة لم يكن في وسعها الوقوف مكتوفة اليدين كلما دأمر بلبنان ، واستأثر بالسلطة ، فسأقت حملة تولاها بكر بكى دمشق ١٦٣٦ م ، على الأمير على ، ونكبته أشد نكبة . ثم أطلقت الحرية لآل ، وأيدتهم ، وكانت إلى ذلك تشغل الحزبين بحروب كان المال يلعب لها أشد من السيف ، يئذله الحزبان في سبيل الحصول على رضا الباب ونيل المناصب . أما رجال الدولة فكانوا يمثلون دور القرد الذى وقفه الحكم بين هرتين اختلفتا على قسمة قطعة من الجبن ، ووكتا إليه بها . وكان القرد كلما رجحت إحدى كفتى الميزان اقتطع جزءا من الكفة جحة ، وهكذا حتى أكل القطعة كلها . هذا ولما توفي الأمير أحمد م المعنى سنة ١٦٩٧ عن غير عقب ، خلف الأمراء الشهابيون المعنيون بلاد الشوف ، وتناولوا باليد الثانية زعامة الحزب القيسى ، فاتبعوا سنة ففهم التقليدية ، وخفوا لمطاردة الحزب الينى .

وفي أيام الأمير حيدر شهاب أتيح للأمير يوسف علم الدين أن يسترد الشوف سنة ١٧٠٩ بمعاونة بشير باشا والى صيدا ، وعهد إلى الشيخ د أبى هر موش فى تدبير شئون المقاطعة ، فاشتدت وطأته على القيسية ، بالأمير حيدر الشهابى يثب من مخبئه بالهرمل ، ويتمكن بمساعدة حزبه

وعلى رأسه اللعيون ومشائخ آل عماد وآل الخازن ، من التشكيل بالينيين
في يوم عين دارة ، والفتك بهم ، وبزعمائهم الأمراء آل علم الدين . وكان
ذلك اليوم آخر العهد بهم ، فصفا الجو من بعد آل شهاب زعماء الحزب
القيسى .

آل شهاب :

١١٠٩ هـ = ١٦٩٧ م — ١٢٥٧ هـ = ١٨٤١ م

الأمراء الشهابيون بطن من قریش ، يتصل نسبهم بمالك بن مرة بن كعب
الملقب بشهاب . وقد ولى مالك على حوران في خلافة عمر بن الخطاب ،
وتعاقب أبنائه عليها إلى أواخر القرن الثاني عشر . ثم ارتحل الأمير منقذ
إلى وادي التيم (١١٧٢ — ١١٧٣ م) بأمر من السلطان صلاح الدين
الأيوبي ، وأجلى الصليبيين عنها . هذا وقد صاهر الشهابيون آل معن ،
وحالفوهم ضد الينيين ، فلما توفي الأمير أحمد المعنى عقيما اختار أعيان البلاد
ابن أخته الأمير بشير بن حسن الشهابي أمير راشيا خلفا له ، فانتقل الحكم
في لبنان من ذلك العهد إلى الأمراء الشهابيين على الوجه التالي :

(١) الأمير بشير بن حسن الشهابي أمير راشيا (١٦٩٧ — ١٧٠٦ م)
وهو ابن أخت الأمير أحمد المعنى .

(٢) الأمير حيدر موسى الشهابي أمير حاصبيا (١٧٠٦ — ١٧٣٢ م)
وهو ابن بنت الأمير أحمد المعنى .

(٣) الأمير ملحم حيدر (١٧٣٢ — ١٧٥٤ م)

(٤) الأميران أحمد ومنصور (١٧٥٤ — ١٧٦٢ م)

وقد حكما معا في وقت واحد .

(٥) الأمير منصور (١٧٦٢ — ١٧٧٠ م)

صار الحكم إليه منفردا .

- (٦) الأمير يوسف بن ملحم (١٧٧٠ - ١٧٨٨ م) .
(٧) الأمير بشير بن قاسم بن عمر (١٧٨٨ - ١٨٤٠ م) .
المعروف بالمالطي ، نسبة لجزيرة مالطة التي نفي إليها .
(٨) الأمير بشير بن قاسم بن ملحم (١٨٤٠ - ١٨٤١ - ١٨٦٠ م) .
وبه ختمت ولاية الشهابيين .

وكانت الدولة العثمانية في عهد أمراء آل شهاب مضغضة الحال ، تنشدراحة البال . ذلك أن أمرين جليلين كانا يصرفانها عن الاهتمام بالشئون الداخلية : أولهما رجوع أوربة لفكرة الاتحاد عليها ، باسم التحالف المقدس . وثانيهما قيام روسيا التي دخلت في المجتمع الأوربي حديثا بمهمة إجلاء تركية ومحاربتها دون انقطاع ، يحملها على ذلك تشبعها بالفكرة الصليبية .

هذا ، وإن الانكسار الذي منيت به السلطنة خلال هذه الحروب قد اضطرها لتوقيع معاهدين هما أشأم المعاهدات عليها : معاهدة كارلوفت سنة ١٦٩٩ م . ومعاهدة باساروفت سنة ١٧١٨ م . وكتاتهما أفضتا إلى خسران الأمصار ، التي كانت افتحتها خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر في شرقي أوربة . ولذلك لما آنست السلطنة في الأمراء الشهابيين الإخلاص والحرص على جباية الأموال ، وإيصالها للخزانة ، اطمأنت إليهم ، وأطلقت يدهم في محاربة بقية أمراء البلاد الذين ظلت تخشى جانبهم ، كالأمراء الحرافشة في البقاع ، والمشائخ آل حمادة في شمالي لبنان ، ومشائخ بني علي الصغير ، وآل منكر ، وصعب في جنوبه . وفضلا عن ذلك فإن الباب العالي أمد الشهابيين بالجند والمال ، حتى انبسطت رقعة نفوذهم في بعض الأوقات ، من صيدا إلى طرابلس . ومن الأحداث التي وقعت في عهد الشهابيين قيام حزبية جديدة على أنقاض حزبي : قيس واليمن ، وهذا ما نلم به بالكلام على الجنبلاطية واليزبكية ؛ غير أن هذا الانقسام الحزبي كان موضعيا ولم يتجاوز لبنان .

الجنبلاطية واليزبكية :

كان علي باشا جنبلاط (جان بولاد) صاحب حلب من قبيلة كردية تعرف بالتفكجية . وقد بلغ أيام السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ — ١٦١٧ م) من سعة النفوذ ما جعل سلطته في سورية فوق كل سلطة ، وكان مرد ذلك إلى اشتغال السلطان بحروب مع الفرس والنمسا ، كانت ذنيجتها وخيمة العاقبة على جيشه وأسطوله . وقد أراد علي باشا اغتنام هذه الفرص للاستقلال التام ، أسوة بالأمير نحر الدين المعنى الثاني ، الذي كان يقاسمه هذا المطمع بلبنان ، وإذ لم يقو يوسف باشا سيفاً وإلى طرابلس على ردهما إلى الطاعة ، خشي السلطان مغبة تفاقم الأمر ، فأرسل وزيره مراداً باشا لتأديبهما ، فاستطاع أن ينكل بجيش علي باشا ، ثم لما تقدم لإخضاع الأمير نحر الدين ، قابله ابن معن بالهدايا الثمينة والخضوع ، والهدايا الثمينة كانت في ذلك العهد أبلغ شفيح عند الوزراء ، فوقف مراد باشا الزحف ، وأنعم على الأمير علي ابن الأمير نحر الدين بإيالة صيدا .

وفي خلال النكبة التي أصابت علي باشا جنبلاط عند لقاء عسكر السلطان ، فر ولده ، واحتفى بالأمير نحر الدين بن معن صديق أبيه ، فأنزله الأمير في المختارة بلبنان ، وهذه القرية وما يليها إلى جبل عامل كانت كهذا الجبل أهلة بالطائفة الشيعية ، وأقام ابن جنبلاط في المختارة ، والثروة الواسعة التي أصبحت تتمتع بها ذريته ساعدتها على أن تلعب دوراً رئيساً في تاريخ البلاد . وفي حكم الأمير ملحم حيدر الشهابي (١٧٣٢ — ١٧٥٤ م) انقسم الناس إلى حزبين : حزب الشيخ علي جنبلاط ، وسمي بالجنبلاطي ، وحزب الشيخ يزبك عماد ، وسمي باليزبكي . وبنو عماد هم إحدى الأسر السبع التي وفدت من معرة النعمان إلى لبنان ، وكانت وقتئذ من أصحاب الإقطاع . وقد توالى الشهابيون فيما بعد على رئاسة الحزب الجنبلاطي ، كما استمر العماديون

على رئاسة الحزب المنتمى إليهم . ولكن لما دب الخلاف بين الأخوين الشهابيين حاكمي لبنان : الأميرين أحمد ومنصور ، وذلك في منتصف القرن الثامن عشر ، تحولت رئاسة الحزبين إلى الشهابيين ؛ ورأس الأمير منصور الحزب الجنبلاطى ، حين رأس الأمير أحمد الحزب اليزبكى . وظل هذا الانقسام الحزبى قائما طوال عهد آل عثمان . غير أن زعامة كل من هذين الحزبين انتقلت من بعد ، وخصوصا فى عهد متصرفية لبنان الممتازة ، من حوزة الأمراء آل شهاب إلى غيرهم ، وصارت زعامة الحزب اليزبكى إلى الأمراء آل أرسلان حين رأس آل جنبلاط فى دورهم الحزب الجنبلاطى . ويمكن أن يقال إن هذا الانقسام الحزبى وإن احمى فى الظاهر ، إلا أنه لا يزال فى الحقيقة موجودا بين صفوف الطائفة الدرزية .

د --- إيالة صيدا :

كانت مدينة طرابلس المقر الرئيس لعامل السلطنة ، فى ساحل الشام ، فانتزعت صيدا هذه المكانة منها ، وظلت كذلك حتى اتخذ الجزائر عكا قاعدة لإيالاته ، وكانت فلسطين داخلة فى نطاقها . على أن الأحداث التى جرت فى هذه الإيالة تعتبر من أهم أحداث العصر ، وخصوصا عهد الزيادة والجزار ، ولذلك فإننا إذ نلم بأخبار هذا العهد ، نكون كأننا أرشنا أهم أحداث تلك الإيالة .

المشايع الزيادة :

أسرة الزيادة ترجع فى النسب إلى الشيخ زيدان من عرب الطائف وفى هذا الشيخ فلسطين ، ثم نزل فى بلاد الشاغور سنة (١١٠٢ هـ = ١٦٩٠ م) فاشتهر ، وزعم على تلك المنطقة ، مما حمل قبلان باشا المطرجى والى صيدا ، على أن ينصبه على هذا القضاء ، وظل الشيخ زيدان حاكما عليه مدة

عشر سنين . وخلال ذلك ترك بيوت الشعر ، وابتنى له دارا جميلة في عرابة ،
وأخرى في دير حنا . ثم اعتمى الفرص ، فعمد إلى بسط حكمه على ما يجاوره
من المقاطعات ، فاستولى على ثلاث منها بالسيف ، وأربع بالإخضاع
السلي . وكان من جملة ما كل من مدن صفد الناصرة ، وطبريا ويافا وحيفا .
وقد خلفه ابنه الشيخ صالح (١١٣٠ هـ = ١٧١٧ م) ثم عمر (١١٣٥
= ١٧٢٢ م) ثم الشيخ ظاهر العمر (١١٥٠ هـ = ١٧٣٧ م) فجرى
هذا حتى سنة ١١٦٠ هـ على غرار سياسة أسلافه ، من حيث الخضوع
للأستانة ، وتأدية المرتبات المفروضة عليه في أوقاتها ، ولكن هذا العام
سجل بداية التقاطع بينهما ، وكان ذلك لو حشة وقعت بينه وبين عثمان باشا
والى صيدا ، فوشى به الباشا إلى الباب العالي ، وما زال يوغر صدره عليه ، حتى
أفضى الأمر إلى تجريد حكومة الأستانة حملة على الشيخ ظاهر العمر ، عززتها
بقوة من دمشق ، ولكن النصر كان حليف هذا الإقطاعي ، فدخل عكا
فاتحا سنة ١١٦٣ هـ = ١٧٤٩ م . ثم جاءت الظروف السياسية موالية له ،
فاستقر له الأمر في هذا الثغر الحصين ، وفيما حوله من الإقطاعات ، وحكم
حكما مستقلا . وكان سبب ذلك أن تركية كانت في حرب مع روسيا ،
نخفت الملكة كاترينة الثانية لإمداد الشيخ ظاهر بالعتاد والذخائر ، وأرسلت
إلى عكا صناعات للدفاع نقشوا عليها اسمه ، كما أنها أعدت أسطولها في البحر
المتوسط ليكون عوناً له . ولما زحف الجيش العثماني من دمشق ، لقتال
الشيخ ظاهر ، أوعزت روسيا إلى على بك الكبير حاكم مصر ، الذي كان
متواطئاً معها أيضاً على السلطنة ، أن يزحف لإنجاده ، فساق حملة استطاعت
أن تطارد جيش دمشق حتى ضواحيها . كما أنه لما حاول والى صيدا السير
لقتال الشيخ ظاهر ، بالاتفاق مع الأمير يوسف شهاب عامله على بيروت
في غضون سنة ١١٨٥ هـ = ١٧٧١ م - بادرت العمارة الروسية لمناصرة الشيخ
ظاهر ، وكادت تفتح بيروت عنوة ، لولا أن الأمير الشهابي تدارك الأمر

وصالح الشيخ على مال يفتدى به المدينة ، وعلى مبلغ اخر يقدم للأمير الأسطول الروسى .

وهكذا ، بعد أن تم للشيخ ظاهر القضاء على جيشى دمشق وصيدا ، أصبح سيد الموقف ، وأعظم أمراء بلاد الشام ، بل أصبح فى الواقع ، مرجعا لأولى الإقطاعات ، بعد انهيار نفوذ الباب العالى ، فلما أراد أحمد الجزار ، وكان عاملا للأمير يوسف الشهابى على بيروت ، أن يستقل دونه فى هذا الثغر ، ولم يسمع الأمير إلا أن يستجير بالشيخ ظاهر ، إذا بالأسطول الروسى يحتل بيروت عنوة ، وإذا به يعيدها إلى الأمير لقاء ثلاثمائة ألف قرش فدية .

وقد حكى لى المرحومة عمى آمنة ، التى عمرت وسمعت بمن شهد هذا الاحتلال ، أن مناديا سار وقتئذ ينادى فى أسواق بيروت ، بأمر قائد الأسطول الروسى المحتل ، ويقول : « سلطان ملطان ما فى ، ما فى إلا الملكة كاترينة » . وكان ذلك فى حكم السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤=١٧٨٩) . وكان الباب العالى أراد أن ينتزع الشيخ ظاهرا العمر من أحضان روسيا ، فاضطر لإصدار العفو عنه ، وثبته على ما فى يده سنة ١٧٧٤ م ، وكان حكمه يشمل صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة و نابلس وأربد وصفد وبلاد بشارة فى جبل عامل ، فضلا عن أن الباب العالى جعله قويا على إقطاع الأمراء الشهابيين أيضا ، فأمر عثمان باشا المصرى المتولى على دمشق وقتئذ ، الأمير يوسف الشهابى ، أن يؤدى من ثم الأموال السلطانية المرتبة على مقاطعته إلى الشيخ ظاهر مباشرة ، كما روى ذلك الأمير حيدر الشهابى ، ولكن الاستانة لم تكن فى الواقع حسنة النية نحو هذا الشيخ ، وما إن عقد الصلح بينها وبين روسيا ، وتم ارتفاع الأسطول الروسى من بحر الشام ، حتى سارعت لإصدار أوامرها إلى كل من أحمد باشا الجزار والى صيدا ، وحسين باشا

أمير البحر ليسيرا على الشيخ برا وبحرا حملة لا قبل له بلقائها ، ففعلا وشهدا الحصار على عكا ، تشديدا اضطر الشيخ ظاهرا إلى النسليم سنة ١٧٨٠ م . ولما خرج منها ليقدم الطاعة إلى الدولة قطع أحد أعوانه رأسه . فانتهدت بهذه المأساة رواية المشايخ الزيادنة .

أحمد باشا الجزار :

١١٩٠ هـ = ١٧٧٦ م — ١٢١٩ هـ = ١٨٠٤ م

في خلال النضال بين الأمراء الشهابيين والشيخ ظاهر العمر ، وفي أثناء سقوط نفوذ السلطنة في بلاد الشام وغيرها ، وإبان تقاتل عمالها بعضهم مع بعض حتى كأنهم مستقلون ، برز إلى الميدان السياسي الرجل الذي كان للعثمانيين في سورية كالحجاج الثقفى للأمويين بالعراق ، فأنقذ الموقف . وهو أرثوطى الأصل ، دخل في خدمة علي بك الكبير بمصر ، ثم في خدمة والى دمشق . واتصل من بعد بالأمير يوسف الشهابي ، فنصبه هذا متسلما على بيروت ، التي كانت مهددة من قبل الأسطول الروسي ، فطمع الجزار بهذا الثغر ، وكاد يستأثر به لولا أن جاء الأسطول الروسي نفسه بدعوة من الأمير الشهابي ، وانتزعه منه . وكان السلطان خلال الحرب القائمة بينه وبين روسيا ، يتلمس الوسيلة لإنقاذ البلاد العربية من دسائسها ، وسرعان ما وجدت الوسايط التي لجأ إليها أحمد آغا الجزار في القسطنطينية قصد الاعتماد عليه آذانا مصغية فيها ، وإذا به ينصب متوليا على إيالة صيدا سنة ١٩٧٦ م مع لقب الوزارة والباشوية . وقد وفى الجزار فعلا بما وعد ، فكانت باكورة أعماله القضاء على الشيخ ظاهر العمر ، وعلى دولته وأسرته . ولما انتقل الجزار من صيدا إلى عكا ، ضم إلى ولايته الإقطاعات والبلاد التي كانت للشيخ المشار إليه . ثم تحول إلى بقية زعماء الإقطاعات يستخضعهم واحدا بعد واحد . وقد اغتتم

فرصة الخصام الذى كان مستحقا بين الأمير يوسف الشهابى وبين مشايخ آل صعب زعماء جبل عامل ، لضرب الفريقتين وإذلالهم . وكما استعمل العنف والقسوة فى بلاد بشارة والشقيف مع أهلها ، ولا سيما الزعماء منهم والعلماء ، حتى أذهم ، فقد تمكن أن يحول أصحاب الإقطاعات فى لبنان إلى جباة للدولة ، لا إرادة لهم غير إرادته ، وهو فى سبيل ذلك كان يعمل دائما على إثارة الحزبين اليزبكى والجنبلاتى أحدهما على الآخر ، ويسعى لتحريك النزعات الطائفية بين النصارى والدروز ، فضلا عن بعثه الخصومة بين الأمراء الشهابيين أنفسهم ، وتوليحه دائما لكل منهم بكرسى دير القمر . وهكذابقى زعمائهم شاخصين إليه يستوحيون الأوامر ،

وقد قدرت السلطنة له تلك السياسة التى حفظت لها البلاد ، ولما اعتزم سنة ١٧٩٥ م أن يقوم بفريضة الحج ، ورد إليه مع الإذن بالسفر ، فرمان يؤذن بضم ولاية الشام إلى عهده ، وكذلك مرسوم آخر بإمارة الحج ، فأصبح الجزار بذلك الحاكم المطلق فى ديار الشام .

هذا ، وقد عززت حملة نابليون على سورية سنة ١٧٩٩ م مكانة الجزار لالشجاعة التى أبدأها فى الدفاع عن عكا فحسب ؛ بل للظروف التى رافقت هذه الحملة ، فجعلته مطمح أنظار الإنكليز والعثمانيين جميعا . فكان الصدر الأعظم ، الذى يقود حملة السلطنة لقتال نابليون ، يتوخى رضاء الجزار وإقباله ، كما أن الأميرال سميث قائد الأسطول الإنكليزى المربط فى السواحل السورية ، كان يحاول أيضا استرضاءه ، ذلك لأن نابليون لم يكن ينوى الوقوف عند عكا ، بل كان يطمح أن يبلغ القسطنطينية بطريق الشام . وفى عنفوان هذا العز الذى أدركه الجزار وافاه الأجل سنة ١٨٠٤ م فكان نعيه قاسيا على الباب العالى ، ولكنه كان سارا للرعية ، ولا سيما أمراء المقاطعات الذين أصبحوا بين أصابعه كتهائل « قره كوز » ، يتصرف بها كما تشاء أهواؤه .

هذا ، وكان إسماعيل باشا سجيناً في عكا ، فأطلق (كينخية) الجزار سراحه ، ونادى به متولياً ، ولكن الباب العالي لم يقره على ذلك ؛ بل ساق إليه حملة أزاحته عن الحكم ، ونصبت سليمان باشا منسلماً مكانه . وكان هذا حكيماً رحيماً منصفاً وفق لمدير للخزانة أحسن الخدمة والمشورة ، وكان يهودياً يدعى حايم فارحى .

وفي عهد هذا المتولى تنفس الأمير بشير الشهابى الكبير الصعداء ، وأدرك عصره الذهبى . أما السلطنة فقد وجدت فى سليمان باشا خير خلف لخير سلف ، ومنحته ثقته ، إلى حد أنه لما تعرض الوهابيون لطريق الحج ، نصبته على إيالة دمشق ، فجمع بذلك بين الإيالتين فى الساحل والداخل ، ولكن الأجل لم يمهله ، فقتل سليمان باشا نخبه سنة ١٨١٩م ، وخلفه على إيالة صيدا عبد الله باشا . وكان هذا كالجزار طمعا فى المال ، وفتكا بالرعية ، وضغط كل الضغط على الأمير بشير الشهابى وغيره . وقد نقم عليه اليهود فى قاعدة الدولة ، على أثرتله حايم فارحى المشار إليه ، وما زالوا يوغرون صدر السلطنة عليه ، حتى استصعدوا فرمانا بعزله ، وإلحاق صيدا بإيالة دمشق . غير أن عبد الله لم يذعن ، بل خف لقتال جيش دمشق ، وحمل فى نفس الوقت محمد على باشا عزيز مصر أن يتوسط للعفو عنه ، وإبقائه فى منصبه ، فكان له ما أراد ، غير أن العلاقات لم تلبث أن تبدلت بينه وبين محمد على الكبير ، فزحف جيش مصر إلى عكا ، وفتحها عنوة ، وسبق عبد الله باشا إلى القاهرة .

هـ — الحكم العلوى المصرى فى بلاد الشام :

من ١٢٤٧ = ١٨٣١ إلى ١٢٤٩ هـ = ١٨٣٣ م

بينما فى الكلام على مصر كيف ولما اذا اكتمل الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا بلاد الشام ، واجتازها إلى الأناضول فى طريقه إلى الآستانة ، وما رافق ذلك من الأحداث السياسية التى حملت مصر على الانسحاب . وكان الأمير بشير الشهابى الكبير حاكم جبل لبنان على اتفاق مع محمد على الكبير فى أثناء هذه الحملة ، تؤيدهما فرنسا تأييدا سافرا ، إلى حد أنها كانت تشترك فيها بشخص سليمان بك الفرنسى .

ولما برزت بريطانيا إلى الميدان ، شرع عمالها يحرّضون أهل البلاد على خلع طاعة عزيز مصر ، فما إن اتفق إبراهيم باشا مع الأمير بشير على جمع الأسلحة ببلبان ، حتى وقعت الواقعة فيه ، وكان على رأس الثائرين الأمراء والمشائخ الذى كانوا فى الناقين على هذا الأمير الشهابى .

وينعم بوجولات Poujoulat T II P.338 أن الضرائب التى فرضتها الحملة المصرية فى بلاد الشام بلغت ١٤ مثلا لما كانت عليه زمن العثمانيين ، لذلك كان عمال لندن يجدون فى فداحة هذه الضرائب ، وتدمير الشعب منها ومن النظم الحديثة التى وضعها المصريون ، مجالا رحبا لدعاياتهم ضد هؤلاء ، خصوصا حينما اضطرت الحاجة إبراهيم باشا إلى مباشرة التجنيد الجبرى . فكانت ثورات امتدت من حلب إلى نابلس ، بلغ من حدتها أن الثائرين فى السامرة حصروا إبراهيم باشا بالقدس ، واضطروه للتوقيع على عهد يتعهد به بالكف عن التجنيد ، وإعادة مستوى الضرائب إلى ما كان عليه زمن عبد الله باشا والى عكا .

ولما انتقل الخلاف الذى كان بين إنكلترا وفرنسا بشأن الحملة المصرية

إلى نطاق المؤتمرات الدولية ، رجحت كفة لندن على باريس . وإذ لم يدعن محمد علي الكبير لقرارات المؤتمر ، خف بعض بوارج الدول الموقعة على تلك القرارات إلى الساحل السوري ، وأطلق النار على بيروت . وإذا بعشرة آلاف مقاتل إنكليزي وتركي ينحدرون من السفن الإنكليزية إلى البر ، ويوزعون الأسلحة على الثائرين . وحينئذ لم يسع قائد الحملة المصرية إلا الانسحاب (١٨٤٠) .

وكان أول عمل باشره القائد العثماني بالاتفاق مع المستر فود الإنكليزي ، أن أصدر فرمانا بعزل الأمير بشير الشهابي المشار إليه ، الذي أتى طائعا إلى صيدا ، وألقى سلاحه بين يدي واليها خالد باشا ؛ وقد نفى إلى مالطة ، ثم سمح له بالهجرة إلى الآستانة ، ومات فيها سنة ١٨٥٠ ، وبقي رفاقه هناك ، حتى نقل إلى لبنان أواخر سنة ١٩٤٧ .

و — لبنان ذو الكيان السياسي :

كان لبنان في عهده الإقطاعي اسما جغرافيا يقسم إلى قسمين : يتبع أحدهما إيالة صيدا ، ويتبع الآخر إيالة طرابلس . وهما يتصلان في المكان المعروف بالمعاملتين ، على مقربة من جونبة .

وما خلا عهد الأمير نحر الدين المعني ، الثاني الذي انبسطت فيه ولاية هذا الأمير من حلب إلى فلسطين ، ظل لبنان تابعا لهاتين المعاملتين ، ولا يتعدى استقلاله حرية الحكم الإقطاعي ضمن نطاق السلطنة .

هذا ، وما انسحب المصريون من لبنان حتى أمسى فريسة للاضطرابات الطائفية والشعبية ، وكان ذلك نتيجة للعراك السياسي فيه بين الدول المستعمرة ، ولا سيما فرنسا الموتورة بسبب إخفاقها في حملة مصر .

وكانت فتن بين الدروز والنصارى ، بدأت منذ سنة ١٨٤٣ و انتهت بمذبحة سنة ١٨٦٠ . وبهذه الدماء المراقبة ظلها خط لبنان نظامه الجديد في عهد المتصرفية الممتازة ، وقام كيانه الإدارى المستقل .

ز - الطائفية بلبنان مكان الحزبية السياسية :

كان السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧ م) شديد الرغبة فى التنظيم والتجديد ، كما كان معجبا بنابليون الأول . فلما أتيح لنابليون أن يتبوأ رئاسة الجمهورية الفرنسية ، وقع هو والسلطان معاهدة صلح سنة ١٨٠١ ، قضت بتوسيع امتيازات فرنسا فى السلطنة . وقد اتخذت باريس هذه الامتيازات مطية لها من بعد للعمل على الدعايات فى سورية خاصة ، على أمل أن يكون لها السهم الأوفر من إرث الرجل المريض . وكان هذا المسعى من جانب فرنسا حافزا فى نفس الوقت لكل من إنكلترا وروسيا على الاهتمام بشئون تركية اهتماما أشد مما كان قبلا ، على أمل أن يكون نصيب كل منهما فى الإرث حصة الأسد . فكان نزاعا بين الدول الكبرى فى هذا الميدان ، عرف فى مصطلح السياسة بالمسألة الشرقية . وكانت تركية خلال هذا النزاع ، ترى إلى جانبها تارة هذه الدولة ، وتارة تلك ، بمقتضى المصالح الدولية المتضاربة وتطورها . وفوق ذلك كانت كل دولة من هذه الدول الكبرى تعمل على توثيق نفوذها فى أوساط بعض الرعايا العثمانيين ، واستمالتهم إلى ناحيتها . وهكذا فيما كانت فرنسا تأخذ إلى جانبها الموارنة واللاتين ، كانت بريطانيا العظمى تستميل الدروز ، كما كانت روسيا تتحجب إلى الروم الأرثوذكس . أما تركيا فإنها اضطرت حيال تدخل الأجانب فى شئونها الداخلية تحت ستار حماية المسيحية ، إلى إثارة الاتحاد الإسلامى ، والتهويل على المسلمين بمغبة الخطر الأجنبى . ومن جراء هذه الانقسامات التى قامت على أساس الطائفيات ، انقلب الرأى العام الذى كان يتمثل من قبل

في الأحزاب السياسية : قيس ويمن ، ويزبكي وجنبلاطى ، إلى التخمس بنزعات طائفية . وسرعان ما بدا هذا التفسخ قائما بين الشعب اللبناني على أساس الطائفيات ، وتطير شرور الفتن .

وقد علل الدكتور مشاقة أسباب هذه الفتن بقوله : « وشرعت الدولة في تحصيل الخراج من الأهالى ، كما كانوا يدفعون إلى الأمير بشير الماطى ، فالدروز لم يعترضوا على مطالبيها ، إنما النصارى اعترضوا وشفعوا اعتراضاتهم بالبراهين المعقولة ، وأخذوا يحقدون الجلسات ، خصوصا أهالى كسروان ومن جاورهم ، وأكثروا من الشكوى ، وادعوا الفقر والعوز وقحل الأرض ، واستشهدوا بفقرهم لبناى المنتشرين بمدن سورية وقراها . وأن ثلاثة أرباع الأراضى بملك المشايخ والأمراء والأديرة ، وتسعين بالمائة من هذه الأملاك معفى من الخراج . وبلغت القحمة والجهالة بهم إلى تهديد الدولة بالحصيان ، . إلى أن يقول : « وأصبحت الدولة بعد مجاهرتهم علنا بجزمهم على شق عصا الطاعة عليها لا تأمن جانبهم ، وخصوصا بعد تصريحهم بأنهم ينتمون إلى دولة أجنبية إذا لم تأخذ بيدهم على رفع الجزية عنهم » .

ويظهر أن الباب العالى قدر عاجلا هذه العاقبة ، وأخذ يلجأ لدفع هذا الشر بمثله ، وذلك بإثارة المحمدين على أنصار فرنسا من المسيحيين ، وظن أنه باستبدال مصطفى عمر باشا النمىوى بالأمير بشير قاسم الشهابى حاكما على لبنان يحسن صنعا . ولكن الأيدى الأجنبية لم تترك لهذا العالم الجديد مجالا للعمل ، فازداد الشقاق استفحالا . وقد احتج ممثلو الدول لدى السلطان عبد المجيد على تعيينه ، وطلبوا إعادة الولاية إلى آل شهاب ، ولكن وزارة الخارجية بالآستانة رفضت طلبهم ، لأنها لم تعد تثق بهذه الأسرة بعد أن تأمر الأمير بشير الكبير على السلطنة ، وخصوصا أنها قد تأكد لها ارتباط آل شهاب بفرنسا التى كانت تضر على إعادتهم للحكم . ومن المؤسف أن البلاد شرعت تتجه ، منذ ذلك الحين ، اتجاها طائفيا شمل حتى التشكيلات الإدارية .

وعلى هذا الأساس نجد أسعد باشا الذي عهد إليه بمنصب ولاية صيدا وقتئذ ، قد أفضى به الدرس أن يقترح قسمة لبنان إلى قائمقاميتين : قائمقامية النصارى ، وقد ولى عليها من بعد اثنان من آل أبي اللمع ، وقائمقامية الدروز ، وقد ولى عليها ثلاثة من آل أرسلان ، وكان هذا التقسيم مما أيقظ النعرة الطائفية على وجه أكمل ، فآل الأمر إلى حدوث فتنة سنة ١٨٤٥ م . ولما كانت هذه الفتن غير حاسمة ، وكان روح التمرد لا يزال يتفاحم بفعل الدسائس الأجنبية . لم تكد ثورة العامة على المشايخ آل الخازن في كسروان تخمد ، حتى نشب القتال بين الدروز والنصارى سنة ١٨٦٠ م . وهم في الواقع إنما كانوا يساقون إلى هذه المذابح سوق الأغنام إلى الجازر في سبيل منفعة الأجانب .

وكان لحوادث سنة ١٨٦٠ أسوأ الأثر ، وقد شاء السلطان عبد المجيد أن يخفف من تأثيرها ، فبادر إلى إرسال الصدر الأعظم فؤاد باشا إلى سورية ، معتمدا فوق العادة ، فشنع هذا في دمشق وبيروت من شنق ، ونفى من نفى ؛ كما أن فرنسا سافت إليها أيضا باسم الدول الأوروبية حملة عسكرية ، وأوفدت كل واحدة من الدول الكبرى : فرنسا ، وإنكلترا ، وروسيا ، وبروسيا ، والنمسا مندوبا إلى بلاد الشام . وقد تألفت منهم لجنة دولية برياسة فؤاد باشا ، وانتهى بها البحث إلى وضع نظام لبنان سنة ١٨٦١ الذي قضى على عهد الإقطاعات ، وصدرت به الإرادة السنية في سنة ١٨٦٣ م .

ح — متصرفية لبنان الممتازة :

إن هذا النظام ، وإن لم ينتزع لبنان من جهاز السلطنة العثمانية ، لأن حاكمه ظل ينصب من قبل الباب العالي ، ويرجع إليه في مهام الأمور ، فضلا عن أن ممارسة الأحكام بقيت تحت إشراف السلطنة — ولكنه مع ذلك قد جعل للدول حق الموافقة على تسمية الحاكم الذي يختاره الباب

العالى ، وحق المساهمة فى الإشراف على تطبيق النظام .
وهذه أسماء المتصرفين الذين تعاقبوا على حكم لبنان منذ سنة ١٨٦١ م
إلى ١٩١٥ م ، وأهم الأحداث التى جرت فى عهد كل منهم :

(١) داود باشا « الأرمنى » : (١٨٦١ — ١٨٦٨ م) .
ثورة يوسف بك كرم ، التى أفضت إلى نقل يوسف بك إلى فرنسا سنة
١٨٦٨ م ، ثم صرف بقية حياته فى نابولى . اتهم المتصرف بأنه يعمل على
الاستقلال بلبنان ، فأقيل من منصبه .

(٢) فرنقو باشا « الحلبي » : (١٨٦٨ — ١٨٧٣ م) .
قضى لبنان فى عهده مدة تمتع فيها بشئ من الاستقرار . ويؤخذ على
هذا المتصرف أنه سلب سهل البقاع عن المتصرفية ، وسمح بانضمامه إلى
سورية .

(٣) رستم باشا « الحلبي » (١٨٧٣ — ١٨٨٣ م) .
شهر حربا على الإكليروس ، وحمل الباب العالى على نفي المطران
البستاني . كافأته الدولة على إخلاصه باتتدابه سفيرا لها فى لندن .

(٤) واصه باشا « الألباني » : (١٨٨٣ — ١٨٩٢ م) .
اختلت أحوال المتصرفية فى عهده ، فازدادت الهجرة من لبنان ،
وخصوصا إلى أميركا .

(٥) نعموم باشا « الحلبي » : (١٨٩٢ — ١٩٠٢ م) .
تصرف تصرف الحكيم ، خصوصا خلال حوادث كسروان ، وعين
بعد انتهاء مدته من المتصرفية سفيرا فى باريس للأمبراطورية العثمانية .

(٦) مظفر باشا « البولوني » : (١٩٠٢ — ١٩٠٧ م) .
كان نزيها عادلا ، أراد أن يضعف نفوذ الإكليروس ، وذلك بتأييد
الماسونية وجمعياتها ، فحدث من جراء تصادم القوتين بعض
الاضطرابات .

(٧) يوسف باشا فرنكو « الحلبي » : (١٩٠٧ - ١٩١٢ م) .
أعلن الاتحاديون الدستور العثماني خلال وجوده متصرفا على لبنان ،
فاشترك لبنان في المجلس النيابي بإستامبول ، وكان له أعضاء فيه . وقد
تألفت بلبنان خلال ذلك الجمعيات الكثيرة ، للمطالبة بالإصلاح ، فأظهر هذا
المتصرف رغبة صادقة في تحقيق أمانها .

(٨) أوهايس قيوجيان : (١٩١٢ - ١٩١٥ م) .
جئنا إلى معاضدة الجمعيات اللبنانية في المطالبة بالإصلاح ، وفي طليعتها
جمعية الاتحاد اللبناني بمصر وفروعها في أوربة وأمريكا ، وكان الاتحاديون
يعتبرون أن هذه الجمعيات إنما تتحرك بأيد غريبة ، فأوغر عطف المتصرف
عليها صدرهم ، فعزلوه .

ط -- لبنان خلال الحرب العالمية :

(من ١٣٣٣ = ١٩١٤ إلى ١٣٣٧ = ١٩١٨ م)
أعلنت الحرب العامة في أثناء ما كان قيوجيان باشا متصرفا على لبنان ، فلم
يتعرض له الاتحاديون في بداية الأمر ، لأن سياستهم في السنة الأولى من
الحرب كانت سياسة مصانعة بالبلاد العربية ؛ كما أنهم لم يتعرضوا لنظام
لبنان ، ولكنهم قلبوا ظهر المجن للعرب حينما اطمأنوا لعاقبة الحرب ،
فوضعوا يدهم على جهاز الحكم في لبنان ، وتصرفوا في شئونه تصرفهم المطلق
في سائر أقسام السلطنة ، ومع ذلك حاولوا أن يتظاهروا بمراعاة نظام
لبنان الخاص في بعض النواحي ، فلم يجندوا أبناءه ، ولم يستوفوا منهم
الضرائب إلا ما تقرر في ذلك النظام .

وأما من حيث نصب المتصرفين ، ومراعاة الأوصاف الخاصة فيهم ، وهي
التي نص عليها نظام لبنان ، فما تقيدوا بشيء من ذلك ، بل كانوا ينصبون
المتصرفين مباشرة وعلى حسب اختيارهم ، وهذه أسماء الذين تعاقبوا منهم
على الحكم خلال الحرب العالمية الأولى :

- (١) على منيف بك (١٩١٥ - ١٩١٧ م) .
 - (٢) إسماعيل حقي بك (١٩١٧ - ١٩١٨ م) .
 - (٣) ممتاز بك (من تموز إلى ٣٠ أيلول سنة ١٩١٨ م) ، وكان آخرهم .
- على أن الاتحاديين وإن حاولوا التظاهر بمراعاة نظام لبنان الخاص خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أنهم عملوا، من جهة أخرى، على إجاعة لبنان وببيروت، وكانت لهم في ذلك مآرب سياسية، على رأسها صرف الأذهان عن الإصغاء للدعايات الأجنبية، التي كانت تجد هنا آذانا مصغية إلى تأمين المعاش والرفيف .

العراق خلال الحكم العثماني

١ — مراحل تاريخ العراق :

العراق في عهد المغول والترك والفرس :

استحالت بغداد في يوم واحد ، وأعنى به يوم هلاكو من مركز للسلطة العربية الإسلامية لأمثل له ، إلى قاعدة حقيرة من قواعد الأباطورية الإيلخانية المغولية ، ومنذ نكبة هلاكو هذه حتى دخول بغداد في حوزة آل عثمان ، مرت عليها ثلاثة قرون على دارالسلام ، يمكن أن تقسم إلى أربع مراحل على الوجه الآتي :

(١) ٨٠ عاما عاصمة للحكومة من حكومات المغول في إيران ، وهي الحكومة الإيلخانية .

(٢) ٧٠ عاما مركزا للحكومة الجلائرية ، وهي فرع من الدولة الإيلخانية ، وتنسب إلى أحد ولاتها حسن الجلائري ، الذي أعلن استقلاله عن هذه الدولة .

(٣) ١١٠ سنين أى منذ عام (٨٠٤هـ = ١٤٠١م) في حوزة القره قويونلي من التركمان .

(٤) ٢٦ سنة تحت سلطة الفرس ، فقد اكتسحتها دولة الصفويين إثر فتح الموصل سنة (٩١٤هـ = ١٥٠٨م) وفرضت على صاحب البصرة إتابة سنوية .

وتمتعت العراق بربع قرن من السلم والهدوء في المرحلة الرابعة ، وخصوصا في عهد الشاه إسماعيل ، ولكن قدر لها أن تتأهب من جديد

لتكون ميدان عراك بين الفرس والترك ، وقدر على أهلها أن تتلاعب بهم أهواء هؤلاء المتنازعين ، فتراق دماؤهم الزكية في معارك مذهبية ، كان أهل الشيعة والسنة على السواء برآء من إثمها . ويرى بعض المؤرخين أن مذبحة السنين في بغداد، التي ارتكبها الفرس في عهد الدولة الصفوية ، أثرت تأثيرا أليما في السلطان سليم الأول العثماني ، فثار للسنة بتدشين حكمه بالفتك بالشيعة حينما كانت جيوشه تزحف على الشاه ، وربما رأى السلطان سليما أن يعدل عن نهج أسلافه من حيث التوسع في أوربا ، فتحول نحو الشرق على أمل أن يجد بفتح الأمصار الإسلامية قوة وعصبية . ولكنه وجد هناك خصما عنيدا ، وهو الشاه إسماعيل مؤسس الدولة الصفوية ، فكان لا بد له من إزالة هذه العقبة ، خصوصا أن هذا الشاه كان قد استطاع أن يضم إلى بلاده كلا من ولاية شروان ، والعراق العربي ، وخراسان وديار بكر ؛ وكانت الحرب التي وقعت في وادي جال دبران (٩٢٠ هـ = ١٥١٤ م) على مقربة من تبريز حاسمة ، فدخل السلطان تبريز منتصرا ، تاركا لقواده استكمال الفتح ، فاستولوا على إقليمي ديار بكر والموصل . وأما العراق العربي فما دخل نهائيا في حكم آل عثمان إلا في عهد السلطان سليمان القانوني ، الذي قاد حملة على الفرس بنفسه ، ودخل تبريز منتصرا سنة ١٥٣٣ م .

وحينئذ فما وسع أمير البصرة إلا أن يرسل ولده راشدا يحمل مفاتيح البلد ، فتقبلها منه السلطان ، وتحول إلى بغداد وفتحها ، ثم نصب أمير البصرة حاكما على بلده ، على أن يكون تابعا لوالى بغداد سليمان باشا ، وأنعم على السيد أحمد من أهل جزيرة ابن عمر بحكومة الموصل ؛ وتوالى وصول الوفود إلى بغداد من أطراف البلاد ، لتأدية الطاعة ، فكان السلطان يتقبل منهم طاعتهم ، ويسوق الجيوش إلى مراكز « السنجق بكى » ، ويفرق عليهم

المناصب وزعامات الإقطاعات ، ولا سيما الجنود والقادة الذين استتبسوا في تلك الحملة .

على أن الزمن الذي بلغت فيه تركية ذروة عظمتها ، وأعنى به أيام سليمان القانوني ، كان في الواقع مصدرا لتأخرها . ذلك أن عوامل الفساد التي رافقت هذا العهد كانت مشفوعة بقلّة الاكتراث بالمصير ، فكانت كالسوس الذي مازال يعيش في قوائم الدولة حتى سقطت للحضيض . وكانت الولايات البعيدة كالعراق ميداناً لهذه العوامل أكثر من سواها ، لأن المتولين عليها كانوا في منجى من المراقبة . على أن هذه العوامل تضافرت بالعراق مع أسباب أخر جعلت مهمة عمال السلطنة هناك صعبة جداً . فإلى التنازع بين أهل السنة والشيعة كانت مشكلة القبائل مشكلة غير قابلة الحل في تلك البلاد الشاسعة ، التي لامسالك فيها منظمة ، يضاف إلى ذلك أن إخلاص الأمراء الوطنيين للحكم الجديد لم يكن تاماً . فبعد عشر سنين من دخول العراق في حكم العثمانيين ، تمرد حاكم البصرة عليهم ، وشرع أمير الحويزة يمثل دوراً من المساومة بين الترك والفرس ، هذا فضلاً عن أن أمراء الجند كان ينقصهم أيضاً كثير من الإخلاص ؛ فقد كان خروج الصوباشي أحد قادة الإنكشارية على السلطنة سبباً لعودة العراق إلى أحضان فارس بعد ٨٧ عاماً من دخوله هذا القطر في حوزة آل عثمان . وظل الفرس منذ ذلك الحين يحتلون العراق مدة نصف جيل ، كان هذا القطر فيها موضوع نزاع بين الدولتين ، حتى أتيح للسلطان مراد الرابع استرداده (١٠٤٨ هـ = ١٦٣٨ م) ثم أتى على العراق جيل آخر لم يحدث فيه ما يستحق الذكر ، إلا ما كان من مشاكل بين القبائل ، ومن تمرد بعض العمال ، واحتلال إيران لبغداد مدة من الزمن .

ب — عهد الانتقال :

يدخل تاريخ بغداد في دور جديد منذ أن نصب الباب العالي حسن باشا (١١١٦ هـ = ١٧٠٤ م) واليا على تلك الولاية . حكم هذا الوالي مدة تزيد على عشرين سنة كانت طالحة بالأعمال المفيدة ، ولكنه رسم خطة للاستقلال عن السلطنة ، على غرار خطة الأمراء المماليك بمصر ، فأكثر من المماليك ، ونظم شئون قصره على نمط سراى الباب العالي ، وجعل الموظفين فيه والخدم درجات ، كما عمل على تدريبهم تدريباً خاصاً . وقد قدر له أن يسلم الباشوية إلى ابنه أحمد باشا ، ومن بعده إلى أختانه ، فثبتت بهم وفي أيامهم سيادة المماليك على العراق ، واستمرت مدة قرن واحد لم تعرف بلاد الرافدين خلاله غيرهم من الحكام .

كان تعيين حسن باشا المشار إليه آخر تعيين صدر عن السلطان نفسه طوال مائة وثلاثين سنة . وذلك أن ابنه وأختانه تعاقبوا على الولاية ، دون أن يكون للعاصمة دخل في تعيينهم . وقد عرف عهد حسن باشا وولده أحمد باشا سنة ١٧٢٣ م بعصر الأبطال للحروب المتصلة التي اشتعلت في عهديهما ، وكان يقودها من جهة حسن باشا ، ومن جهة ثانية نادر شاه عاهل فارس . وقد حذا أحمد باشا حذو أبيه ، فعمل على توحيد زمام العراق ، وكان له ما أراد ، إذ أتاحت له الفرصة السيطرة على البصرة والموصل وكركوك ، وكان من نتيجة تقلده القيادة العسكرية العليا مراراً ولمدة طويلة ، اكتسابه حق الزعامة على حكام الولايات الثلاث في العراق . على أن الباب العالي وإن لم يكن في الواقع مرتاحاً لسيطرة أحمد باشا على العراق ، إلا أنه كان مضطراً ، وقد باءت المحاولات التي قام بها ضده بالخيبة للاعتراف بالأمر الواقع ، والتغاضي عن أموال الخزانة التي كان يستقل بها هذا المسيطر .

٢ - عصر المماليك :

لقد تنفس الباب العالي الصعداء حينما علم بموت أحمد باشا ، ظانا أن الفرصة أصبحت متاحة له لأن يسترد الحكم في العراق ، ففصل كلا من ماردين والبصرة عن بغداد ، ونصب عليهما وعلى دار السلام الموظفين المواليين له .

ولم يخلف أحمد باشا ابنا ، غير أن قصره كان حافلا بالمماليك ، وكان بين الكرج الذين اشتراهم والده حسن باشا وتعهدهم بالتربية ، مملوك يدعى سليمان ، تزوج من كريمة أحمد باشا ، وارتقى في المناصب حتى أصبح كهبة الولاية سنين عديدة برتبة باشا . ولما توفي أحمد باشا ، واعتزمت الدولة تعيين وال غريب عن هذه الأسرة ، خفت لإبعاد سليمان باشا عن العراق ، بأن نصبته واليا على ولاية أطنة ، لكن الولاة الذين تعاقبوا على عاصمة الرشيد بأموا بالخيبة ، فوجد سليمان باشا هذا وسيلة لأن يلح في المطالبة بإسناد هذه الولاية لعهدته . وكان له ما أراد ، فعين أولا في البصرة ، ثم نقل إلى بغداد ، وقد ابتدأ به عصر المماليك في العراق .

حقا إن سليمان باشا قد استطاع تأمين الاستقرار في البلاد ، وإخماد شوكة القبائل ، إلا أنه كان في الواقع يعمل لنفسه ، فقد حبس عن إستامبول الأموال ، وأنفقها على الجيش والمعازل ، وضم إليه البصرة . ولما توفي سنة (١١٧٦ هـ = ١٧٦٢ م) وخلفه المملوكان على ثم عمر ، ظهر للعيان استئثار المماليك بالحكم . وأخذ عدد المهاجرين للعراق من أبناء جنسهم يتفاقم يوما بعد يوم . وضربت الفوضى أطنابها بعد سليمان باشا ، فظنت إستامبول أن الفرصة سنحت لها لحكم العراق حكما مباشرا . ولكن الولاة الذين عينتهم وقتئذ على بغداد لم يلبثوا أن اصطدموا بعصبة المماليك ، وواجهوا مشاكل داخلية معقدة ، مما اضطر الباب العالي أن يرضى بتولية

المملوك سليمان الكبير على دار السلام (١٧٩٠ - ١٨٠٢ م) فاستولى هذا على البصرة عنوة ، وبدأ به عصر المماليك الذهبي في العراق . وقد أخذت سلطتهم من ثم تزداد وضوحاً مدة تزيد على ثلاثين سنة ، حتى أصبح العراق في حكم المستقل . ولأدلى على ذلك من بقاء المقيم الإنكليزي ببغداد خلال ذلك ، برغم اشتباك الحرب بين تركية وإنكلترة ، حتى كأن العراق ليست جزءاً من الأمبراطورية العثمانية ، ثم كان من نصيب بلاد الرافدين أن تقع مدة خمسين سنة أخرى بيد الباشوات المنتمين لهذا الدم الأجنبي ، وأن تتحمل استبدادهم . أما الدولة العثمانية فقد كانت في شغل شاغل عنها من جراء انكساراتها المتوالية ، ولكن ما إن تبدل مجرى التاريخ ، وأنشأ السلطان محمود الثاني الجيش النظامي ، وعنى بربط الولايات بالعاصمة ربطاً وثيقاً ، حتى كان القضاء المبرم على حكم المماليك (١٢٧٤ هـ = ١٨٣١ م) ، وعادت العراق إلى حظيرة الأمبراطورية .

عصر التنظيمات العثمانية :

أصبح العراق يسترعى أنظار السلطنة إلى حد بعيد ، لوقوعه على الطريق المؤدى إلى الهند ، وللنشاط التجاري الغزير الذي شرع يتضاعف فيه ، وخصوصاً أن إنكلترة التي أقامت في العراق وكيلاً دبلوماسياً لها منذ عهد المماليك ، كانت تتدخل في سياسته ، وتتصل بقبائله . وكان العراق قد شرع يطبق القوانين التي وضعها السلطان محمود الثاني ، ويتمشى على التنظيمات الجديدة التي أعلنها السلطان عبد المجيد ، فظهرت في ولاياته من ثم طبقة الموظفين النظاميين « الأفندية » ، وحلت محل الباشوات والبكوات . كما أن الجند النظامي احتل مكان المماليك والإنكشارية ، وكانت ثقافة رجال الولاية مدنيين وعسكريين تركية ، ولغتهم في الدواوين هي اللغة التركية . ويرجع تاريخ هذا التنظيم إلى عام (١٢٩٦ هـ = ١٨٦٩ م) حينما دخل مدحت باشا

بغداد مزودا السلطة المطلقة في الناحيتين الإدارية والعسكرية . وكان القصد من تعيينه بالعراق ، ونقله من ولايات الدولة في أوربة ، تطبيق الإصلاحات المدنية والجندية التي نفذت في تلك الولايات ، وقد عمد مدحت باشا إلى الأخذ بنظام الولايات الجديد ، وطبقه بحذافيره ، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، كما أنه قام بكثير من التجديد في الإدارة والعمران والاقتصاد . وفضلا عن ذلك كان له برنامج رشيد في معاملة القبائل ، فسن لها خطة عمرانية ، مدارها توزيع الأراضي عليها ، قصد توطينها وتمدينها ، وبغية نشر الأمن في ربوعها . كما أن هذا المصالح يعتبر واضع الحجر الأساسي لسياسة التوسع في جزيرة العرب ، فكان يأمل ضم جميع الإمارات العربية المستقلة في نجد وسواحل الخليج الفارسي إلى الأمبراطورية العثمانية ، وذلك قبل وقوعها في الفخ البريطاني .

وغادر مدحت باشا العراق سنة ١٨٧٢ م ، ولكن هذا القطر استمر حتى عام ١٩١٤ ، يتمشى على النظم والمناهج الإصلاحية التي وضعها له ، ولم تتعرض ترتيباته الإدارية إلا للقليل من التبدل .

أما الأمن فكان موطن الأركان بقوات الجيش النظامية والاحتياطية ، وبالدرك ، يساعدها الأسطول المرابط في البصرة . وفي سنة ١٩٠٠ ، أصاب قوات الجاندرمة هذه كثير من الإصلاح ، فقامت إلى جانبها قوة البادية . غير أن هذه الإصلاحات التي باشرتها السلطنة العثمانية في هذا العهد لم تكن تخرج عن نطاق التنظيم الإداري والعسكري قصد تثبيت نفوذها . أما من الناحية الاجتماعية فلم يكن عهد العثمانيين على وجه عام عهد تقدم للعراق ، لا في الفكر والروح ، ولا في الثروة والعمران ، ولا أدل على ذلك من زهد الناس فيه ، حتى إن عدد سكانه سنة ١٨٩٨ لم يعد يتجاوز ١٣٥٠ نفسا ، وقد كانوا أيام العباسيين يناهزون ١٦ — ٢٠ مليون نفس .